في تلقي المنهج الوصفي
وتوظيفه في النحو العربي

الدكتور محمد عبدو فلفل(*)

أَثَّرَ كما هو معروف في حركة الدرس اللغوي العربي الحديث عاملان: داخليٌّ، يتمثل بالحرص على تيسير النحو العربي بعد ما اسْتُشْعِر إثر الانتشار العام للتعليم من صعوبات في تعليم النحو العربي وتعلُّمه؛ وخارجيٌّ يتمثل بالاطلاع على ما أَخَذَ يشيع في الغرب من مناهجَ وأصولٍ جديدة في دراسة اللغة ممثلة باللسانيات الحديثة.

وغني عن التوضيح أن مناهج الدرس اللساني في الغرب منذ نشأتها إلى يوم الناس هذا تعددت، وتطورت تطورًا سريعًا يصعب إن لم يتعذر على المرء أن يلم بكل تفاصيلها، ولكن المؤكد الذي يعنينا فيما نحن فيه أمران: أولهما أن تعدد هذه المناهج وتباينها يتيحان «للدارسين إمكانات منهجية متعددة لتناول الظواهر اللغوية وتصنيفها واستخلاص سماتها»(١)؛ وثانيهما أن هذا التعدد

(*) جامعة حماة – حماة – سورية.

ألقى الدكتور محمد عبدو فلفل المحاضرة في قاعة مجمع اللغة العربية بدمشق بتاريخ ٢٥/ ١٠/ ٢٠٢٣م.

(١) أحمد محمد قدور، مبادئ اللسانيات، ط٣، دار الفكر، دمشق، ٢٠٠٨، ص ٢٦.

وذاك التباين خير دليل على أن واحدًا من هذه المناهج غير قادر وحده على الإجابة عن كافة الأسئلة المتعلقة بالظاهرة اللغوية على مختلف مستوياتها الصوتية والمعجمية والصرفية والتركيبية...، لذا كان لهذه المناهج المتباينة والمتتالية تداعياتٌ واضحة في الدرس اللغوي العربي الحديث، وذلك ابتداء بالمنهج التاريخي المقارن ومرورًا باللسانيات المُضيَّقة مُمَثلةً بالوصفية، والتوليدية، وانتهاء إلى اللسانيات الموسَّعة مُمَثَّلةً بنحو النص، أو المنهج الوظيفي، أو التداولي، أو غيرها من مناهج اللسانيات الحديثة.

ويمكن إجمالُ تداعيات هذه المناهج في درسنا اللغوي الحديث كما هو معروف بأربعة محاور: **أولها**: التعريفُ بالمنهج اللساني وجهازه المفاهيمي والأصولي، وبيانُ مسوِّغاتِ دراسة اللغة بموجبه، و**ثانيها**: تلمُّسُ معالم التفكير بمقولات هذا المنهج في التراث العربي، وهو ما بات يعرف بلسانيات التراث، و**ثالثها**: تقويم وتقييم ما جاء في تراثنا اللغوي، ولاسيما تفكيره النحوي في ضوء مقولات هذا المنهج اللساني الحديث أو ذاك، و**رابعها**: دراسة العربية، أو إحدى مُدَوَّناتها في ضوء ذلك. ويمكن أيضًا أن نلحظ هذه المحاورَ في أصداء المنهج الوصفي في درسنا اللغوي الحديث، شأنُه في ذلك شأنُ سائر المناهج اللسانية. وما يعنينا فيما نحن فيه أن دراسة العربية من وجهة وصفية «باتت جزءًا واضحًا لا خلاف فيه من تاريخ الدرس اللساني العربي، والثابت أن أول من حمل على عاتقه واجب أدائه هم الوصفيون العرب المؤسسون، ثم تعددت المحاولات ممن تتلمذ لهم من الوصفيين الأتباع»[٢].

(٢) انظر: راشد عبد الله منصور، الوصفية في اللسانيات العربية الحديثة، دراسة في التلقي والتوظيف، رسالة دكتوراه، جامعة حلب، ٢٠٢٠، ص٢١٠.

ومن الوصفيين الأتباع محمد صلاح الدين مصطفى بكر[٣] الذي يرى أن المنهج الوصفي أهم المناهج اللغوية الحديثة، فهو - كما يقول - المنهج الذي يحاول أن يخلِّص العلوم اللغوية من الوجهة التاريخية، ومن الوجهة المعيارية[٤]. ولبكر إسهامان في هذه البابة: أولهما على الشابكة، وهو بعنوان: (الوصفيّة في الدراسات العربيّة القديمة والحديثة)، وثانيهما كتابه: (النحو الوصفي من خلال القرآن الكريم). والكتاب كما يوضح صاحبه محاولة لتجديد نحو العربية، وهي مسبوقة - كما يقول صاحبها - بمحاولات جادة كمحاولة إبراهيم مصطفى الموسومة بـ(إحياء النحو)، والتي تراءت لبكر محاولة نظرية، فسعى هو في عمله هذا إلى دراسة تطبيقية لنحو العربية تعتمد في المقام الأول أسس ومنطلقات المنهج الوصفي[٥]، مما يجعل هذا العمل بحق تجليًا عمليًّا من تجليات تجديد الدرس النحوي للعربية بهَدْيٍ من معطيات اللسانيات الغربية الحديثة.

وقد أوجز بكر القول فيما فعله في الأجزاء الأربعة[٦] التي يتكون منها

(٣) انظر: المصدر السابق، ص١٩١.

(٤) انظر: محمد صلاح الدين مصطفى بكر، الوصفيّة في الدراسات العربيّة القديمة والحديثة، ص٢، بحث على الشابكة.

(٥) انظر: محمد صلاح الدين مصطفى بكر، النحو الوصفي من خلال القرآن الكريم، ط، مؤسسة الصباح الكويت، ١٩٨٥، ١/ ٥.

(٦) جدير بالذكر أن البحث اعتمد في إعداده على الجزء الأول الذي تعود إليه جل المقبوسات، وعلى الجزء الثاني، وأعتقد اعتقادًا قريبًا من اليقين أن في ذلك ما يفي بالإجابة عن الأسئلة التي ندب البحث نفسه للإجابة عنها. على أن ذلك لا ينفي البتة أن عمل بكر هذا بحاجة إلى دراسة عامة وشاملة تناقشه منهجًا وأصولًا وأفكارًا جزئية، كما تناقش الرجل في آرائه في كل مسألة من مسائل العربية التي تناولها في هذا العمل، ذلك أنه عمل ذو طبيعة اجتهادية نقدية تحفز على المزيد من القول فيه.

كتابه هذا، فقال: «للباحث محاولة في مجال النحو الوصفي التطبيقي سماها: (النحو الوصفي من خلال القرآن الكريم) درس في هذه المحاولة أبواب النحو على المنهج الوصفي في أربعة أجزاء: درس في الجزء الأول المقدمات النحوية، وعرض رأيه في الصفحات الأولى من الكتاب، وطريقته في دراسة الأبواب، ومعنى النحو الوصفي، ومميزاته عن المنهج التقليدي، وعرض رأيه في الإعراب والإعرابين التقديري والمحلي، وأدخل المعربات إعرابًا تقديريًّا في المبنيات بجامع عدم ظهور الحركة في كلٍّ، وشرح معنى الإعراب المحلي، وأنه يمكن الاستغناء عنه... وفي الأجزاء الثلاثة الأخيرة، درس أبواب الجملة الاسمية في الثاني، وأبواب الجملة الفعلية في الثالث، ثم المشتقات وبقية الأبواب في الجزء الرابع، وسمّى أبواب المشتقات بالجمل الوصفية باعتبار أن المشتق هو الذي يؤدي وظيفة الفعل، وإن كان الإعراب لهذه الأبواب لم يخرج كثيرًا عن الطريقة التقليدية»(٧).

إذن درَسَ بكرٌ في كتابه هذا ذي الأجزاء الأربعة نحوَ العربية بهدي من المنهج الوصفي. فلماذا اعتمد المنطلقاتِ النظريةَ والأسس المنهجية لهذا المنهج في تصوره لنحو العربية؟ وما هذه المنطلقات أو تلك الأسس؟ وما طبيعة علاقتها المرجعية بالمنهج الوصفي الغربي؟ بل ما مدى صلاحية هذه المنطلقات أو تلك الأسس كما تراءت عند المؤلف لوضع نحو للعربية مصفًّى من الشوائب التي علقت به؟ وهل تقيَّد المؤلف في عمله هذا بهذه المنطلقات أو الأسس الوصفية التي سعى إلى بناء نحو العربية عليها؟ وهل وُفِّق في وضع نحو يقوم على وعي منهجي وإجرائي يدرك ضرورة الفصل

(٧) انظر: محمد صلاح الدين بكر، الوصفيّة في الدراسات العربيّة القديمة والحديثة، ص ٢٥. وانظر: النحو الوصفي، ١/ ٤٤٨.

بين دراسةِ النحوِ لأغراض تعليمية، ودراسته لأغراض علمية؟ تلك هي الأسئلة الأهم التي سيقوم هذا البحث على محاولة الإجابة عنها[٨].

لماذا الوصفية دون غيرها؟

نص صلاح الدين بكر على أنه درس في (النحو الوصفي من خلال القرآن الكريم) أبواب النحو العربي على المنهج الوصفي[٩]، وسوَّغ اعتماده لهذا المنهج في تصوره للنحو بقوله: «يُطْلَق المنهج الوصفي على الدراسات النحوية الحديثة التي تحاول أن تخلص النحو العربي مما علق به من الشوائب التي أُدْخِلَتْ عليه خلال عهوده التاريخية الطويلة، ومحاولة وصف النص الموجود وصفًا واقعيًّا دون تدخل بمحاولة فرض قواعد قاعدية، أو تأويل أو تعليل، في محاولة لإخراج النص عن ظاهره ليتمشى مع القواعد التقليدية»[١٠]؛ ويضيف بكر موضحًا طبيعة عمله، فيقول: «في هذا البحث حاولنا أن نتخطى المناهج التقليدية (المعيارية) تلك المناهج التي جعلت النص خاضعًا للقاعدة، إلى منهج جديد هو المنهج الوصفي، أو الشكلي الذي يعتمد على النص، ويجعل له الكلمة الأولى والأخيرة»[١١]، ويؤكد في مكان آخر عمله بالمنهج الوصفي قائلًا: «لا نوافق النحاة على فكرة الأصل والفرع، وغيرها من الأفكار التي قد تتناسب مع المنهج المعياري دون الوصفي الذي أخذنا أنفسنا به»[١٢].

---

(٨) على الشابكة ذكر لرسالة ماجستير بعنوان (أثر المنهج الوصفي في تجديد النحو العربي، كتاب «النحو الوصفي من خلال القرآن الكريم» نموذجًا) لأكرم محمد عقاب محمد، جامعة الفيوم، كلية دار العلوم، ٢٠٠٩، ولم يتسنَّ لي الاطلاع عليها.

(٩) انظر، النحو الوصفي، ١/ ٢٥.

(١٠) المصدر السابق، ١/ ١١، وانظر ١/ ١٩ منه.

(١١) المصدر نفسه، ١/ ٤٤٥.

(١٢) المصدر نفسه، ١/ ١٩٩، وانظر: ١/ ٢٣٠، ٢/ ٤٢٢.

و في معرض تأصيل بكر للمنهج الوصفي اقتصر على بيان[١٣] أن سوسير هو مؤسس هذا المنهج، واللافت في هذا التأصيل الارتجالية والقصور والابتسار، أو الافتقار إلى العمق والشمول الذي افتقر إليه الكثير من النماذج اللسانية الرائجة في الثقافة العربية الحديثة كما يقول مصطفى غلفان[١٤]، أما الارتجالية فيعكسها ويدلل عليها بوضوح عدم تعويل بكر في توضيحه للمنهج الوصفي على مادة مرجعية موثقة، فقد خلت حواشيه في ذلك من مصادر اللسانيات الحديثة[١٥]، وأما القصور الملحوظ في تأصيل بكر للمنهج الوصفي فيتجلى في اقتصاره على نسبة الوصفية إلى سوسير، وذلك مع ما هو معلوم من أن الوصفية في الغرب تنوعت تنوعًا يسمح بالقول بأنها وصفيات متنوعة ومتباينة[١٦] تباينًا لا يسمح بجمعها في نسق واحد، وأبرزها وصفيات سوسير، و سابير، وبلومفيلد، وهاريس. وإذا كنا نتفهم قصور هذا التأصيل المرجعي العائد إلى سبعينيات أو ثمانينيات القرن العشرين، فإننا لا نستطيع ألّا نرى قصورًا معرفيًّا مخلًّا فيما يقوله بكر في

(١٣) انظر: المصدر نفسه، ص٢٠، و الوصفيّة في الدراسات العربيّة القديمة والحديثة، ص٣.

(١٤) في هذا الصدد يقول مصطفى غلفان في كتابه اللسانيات العربية، أسئلة المنهج، ط١، دار ورد الأردنية، ٢٠١٣، ص٧: «إن كمًّا هائلًا مما يكتب باللغة العربية... بعيد في مضمونه كل البعد عن روح التحليل اللساني بمفهومه العلمي الدقيق، ويبدو أن المشكل الذي تعاني منه الدراسات اللغوية العربية هو افتقادها الأساسَ المنهجيَّ الذي يفترض أن يستمد من النظرية اللسانية العامة نفسها، فكتاباتنا اللسانية الحديثة في الكثير من نماذجها الرائجة في الثقافة العربية الحديثة تفتقد لما يربطها بجوهر المنطلقات النظرية والمنهجية المتبعة في الخطاب اللساني بمعناه الصحيح». وانظر أيضًا: مصطفى غلفان، اللسانيات العربية الحديثة، دراسة نقدية في المصادر والأسس المنهجية، ص١٧٧-١٧٨.

(١٥) انظر: النحو الوصفي، ١/ ١٩-٢٥.

(١٦) انظر: مصطفى غلفان، اللسانيات العربية الحديثة...، ص١٧٨.

مطلع الألفية الثالثة من أن اللسانيات الحديثة استقرت على ما سُمِّيَ بالمنهج الوصفي. ولعل ما يوضح مدى هذا القصور وذاك الإخلال قول بكر أيضًا في السياق الزمني نفسه: إنّ المنهج الوصفي هو السائد الآن في الدراسات اللغوية في أوروبا وأميركا(١٧). علمًا أن تباشير أفول شمس المنهج الوصفي في الغرب كما هو معروف أخذت بالظهور في خمسينيات القرن الماضي! ولا شك أن في ذلك مفارقةً تؤيد ما يلاحظه المعنيون من تقصير الدرس اللساني العربي الحديث عامة عن مواكبة مستجدات البحث اللساني في الغرب(١٨). والسؤال الذي تعنينا الإجابة عنه الآن هو: ما هي المنطلقات النظرية، أو الأسس المنهجية للوصفية في تصور بكر لنحو العربية؟ وهل تصلح هذه التصورات لتصنيف نحو عربي شامل وميسَّر؟

منطلقات الوصفية وأسسها المنهجية عند بكر.

عرض بكر غير مرة للمنطلقات النظرية للمنهج الوصفي ولأسسه المنهجية التي سوغت له أن يعتمده أساسًا لتصور نحو العربية، فهو يعتمد «**الكتابة النحوية الوصفية الجديدة التي تعتمد على وصف النص الموجود فعلًا دون التدخل فيما وراء النص، ودون محاولة فرض قواعد، أو قوالب نحوية على هذه النصوص**»(١٩). والمتتبع للمنطلقات النظرية للوصفية، ولأسسها المنهجية كما تراءت لدى بكر يجدها ممثلة بالوحدات الثلاث التي

(١٧) قال ذلك في ص١-٢ من بحثه الموسوم بـ(الوصفيّة في الدراسات العربيّة القديمة والحديثة) الذي أعده عام ٢٠٠١.

(١٨) انظر: مصطفى غلفان، اللسانيات العربية، أسئلة المنهج، ص١٢٤، وحافظ إسماعيلي علوي، «نحن واللسانيات، بحث في إشكالات التلقي» [مبحث في كتاب] اللسان العربي وإشكالية التلقي ط١، مركز دراسات الوحدة العربية - بيروت، ٢٠٠٧، ص١١٣.

(١٩) النحو الوصفي، ١/ ٥، وانظر: ١/ ٧.

يجب أن تتوافر في المدونة اللغوية المعتمدة في وضع القواعد النحوية، وهي وحدة الزمان، ووحدة المكان، ووحدة الجنس اللغوي أو المستوى اللغوي، كما تتمثل بالاقتصار على وصف النص وصفًا محكومًا بظاهره بعيدًا عن إخضاعه للتأويل أو التعليل، أو الحكم عليه بالصواب أو الخطأ. هذه هي مرتكزات المنهج الوصفي كما تراءت لبكر في عمله هذا. واللافت أن الرجل كثيرًا ما يقدم هذه المقولات نظريًّا على الأقل، وكأنها خلقت مبرأة من كل عيب، مع أنها أخضعت كما بات معروفًا في الدرسين العربي والغربي لغير قليل من النقد أو النقض، بل لعل بكرًا نفسه شارك بغير قصد في هذا النقد أو النقض عندما نبه على عدم كفاية المنهج الوصفي دائمًا لمعالجته لما هو فيه معالجة تطبيقية، فها هو يختم الجزء الأول من كتابه قائلًا: «بيَّنّا من خلال ذلك العرض السريع أنه على الرغم من رسم نظرية المنهج الوصفي رسمًا دقيقًا إلا أنه عند التطبيق لم تنجح تمامًا تلك النظريات اللغوية»[٢٠]. ومن معالم إقرار بكر غير المباشر بعدم كفاية المنهج الوصفي تمامًا في وضع النحو الذي ارتضاه للعربية مخالفته عمليًّا للمقولات الأساسية التي أقام عليها تصوره لهذا المنهج، وهو ما نحاول توضيحه فيما يلي:

الوحدات الثلاث أهم أسس الوصفية:

يتناول المنهج الوصفي كما هو معروف بالدرس العلمي الظواهر اللغوية بعد تحديد مجالها وزمانها وبيئتها، فلا بد من تحديد المجال، كأن يكون لغة فصحى، أو لهجة، أو مستوى معينًا من مستويات الاستعمال اللغوي، كالشعر أو الإعلام، ولا بد من تحديد المرحلة الزمنية للظاهرة اللغوية المدروسة، لأن الوصفية تفترض اللغة في حالة سكون في هذه المرحلة، كما تحرص

(٢٠) النحو الوصفي، ١/ ٤٤٥.

على وحدة مكان الظاهرة اللغوية المدروسة، ووحدة بيئتها أو ميدان استعمالها، لابد إذن من أن تتوافر في المدونة اللغوية هذه الضوابط الثلاثة إذا ما أردنا أن ندرسها دراسة وصفية[٢١]، وقد عرفت هذه الضوابط الوصفية بالوحدات الثلاث كما نجد عند بكر[٢٢] الذي أبدى حرصه على العمل بمؤدى هذه الوحدات قائلًا: «حاولنا في كتابنا هذا أن نتوخى قدر الإمكان ضوابط المنهج الوصفي، فقد حاولنا الاستشهاد بالنص القرآني ما أمكننا، وأظن أن ذلك يمثل الوحدات الثلاث التي نادى بها المنهج الوصفي: وحدة الزمان والمكان والنص»[٢٣]؛ ثم أضاف أنه لم يلجأ إلى غير القرآن إلا عندما لم يكن في حوزته نص منه، فقال: «ولم نلجأ إلى الشعر أو الأمثلة المتخيلة إلا حينما لم تسعفنا القريحة...بما يمكن أن يكون دليلًا على ما نقول من القرآن الكريم»[٢٤] والجدير بالذكر أنه اغتفر[٢٥] لأسباب وجيهة عدم تقيد أئمة العربية بهذه الوحدات لدى وضعهم قواعد النحو العربي، والراجح أن موقفه من هذه الوحدات خلافًا لما يوهم به كلامه السابق لا يختلف كثيرًا عن موقف أئمة العربية منها. وهذا ما نحاول أن نوضحه في مناقشة بكر – رحمه الله – فيما بيَّنَه من أن تعويله على النص القرآني في نحوه الوصفي هذا إنما كان مراعاة علمية للوحدات الثلاث التي يقوم عليها المنهج الوصفي كما تراءى له. وفي معرض ذلك يمكن القول:

---

(٢١) انظر: أحمد محمد قدور، مبادئ اللسانيات، ص٢٣-٢٤، ومصطفى الغلفان، اللسانيات العربية الحديثة...، ص١٨٠، ١٩٤.

(٢٢) انظر لبيانه المقصود بكل منها عنده: النحو الوصفي، ١/ ٢٢-٢٣.

(٢٣) المصدر السابق، ١/ ٢٤.

(٢٤) المصدر نفسه، ١/ ٢٥.

(٢٥) انظر: الوصفيّة في الدراسات العربيّة القديمة والحديثة، ص ٩-١٠.

أولًا: إن بكرًا قدم هذه الوحدات وكأنها مسلمات غير قابلة للنقد أو النقض، علمًا أن الأمر ليس كذلك. فمن الضروري أحيانًا أن نميِّز بين الفروض العلمية المنهجية التي قد تستهوينا نظريًّا للوهلة الأولى في دراسة الظاهرة اللغوية، وبين الواقع اللغوي الذي قد لا يُسْلِسُ قياده لهذه الفروض. ولعل مقولة الوحدات الثلاث هذه بحاجة إلى أن ننظر إليها في الحالة العربية على الأقل في ضوء هذا التمييز، فأساس هذه الوحدات، ولاسيما وحدة الزمان هو مقولة التزامن، ولهذا اختزل بعض المعنيين العرب والغربيين الوصفية بهذه المقولة[٢٦] التي تقوم على افتراض سكون اللغة، وهو افتراض لا تسمح ديمومة التطور اللغوي بالوقوف عليه في مسيرة اللغة التاريخية، لذلك تعرضت هذه المقولة الوصفية الأساسية لنقد ربما وصل إلى حد النقض. وفي هذا الصدد يقول توشيهيكو إيزوتسو: «لعله من الخير أن نلاحظ أن المعجم اللغوي في هذا المعنى الخاص، أي: كونه سطحًا ساكنًا هو شيء متكلَّف أو مصطنع بالمعنى الدقيق للكلمة، إنه حالة ساكنة أنتجها اصطناعًا إيقافنا بضربة واحدة جريانَ التاريخ لكل كلمات اللغات في مرحلة محددة من الزمان، والمقطع العرْضي الناتج يعطينا الانطباع بأنه ساكن ومتوقف، أما في الحقيقة فهو يبدو كذلك ظاهريًّا فقط...»[٢٧]. وفي السياق نفسه يقول غراتشيا غابوتشيان: «قضية التزامن والتطور التاريخي تعتبر في الواقع قضية طرائق عمل، وليست قضية طبيعة اللغة...إننا ننظر في هذه الحالة إلى التزامن لا على أنه سكون، بل على أنه

(٢٦) انظر: راشد عبد الله منصور، الوصفية في اللسانيات العربية الحديثة، ٨٩-٩١، ١٠٦، ١٣٧.

(٢٧) توشيهيكو إيزوتسو، بين الله والإنسان في القرآن، تر.عيسى علي العاكوب، ط، دار نينوى - دمشق، ٢٠١٧، ص٦٥-٦٦.

ديناميكية وظيفية»[٢٨]؛ أما جان جاك لوسركل فيرى تعذر فصل التاريخي عن التزامني في الواقع اللغوي، فـ«ليس هناك ما يمكن أن نُسمِّيَه بواقع اللغة المستقر، فالواقع التزامني الراهن دائمًا يرث تاريخ اللغة، ويتخلله الجانب التاريخي، وهو يخضع لعملية تغيير مستمر»[٢٩]؛ لذا ينتهي لوسركل إلى أن «الفصل بين التزامني والتاريخي كما يتمثل في المفهوم البنيوي للحالة اللغوية لم يعد مفهومًا متماسكًا»[٣٠]. فالواقع التزامني المزعوم للغة إذن ليس شيئًا منبتًّا عن التاريخي، بل هو ناجم عنه، أو حصيلة له، لذا لا يمكن الاعتماد عليه وحده في فهم الظاهرة اللغوية القومية، أو الكشف عن أسرارها، وبيان آلية عملها، والتواصل مع محمولاتها الفكرية كالحالة العربية، وهذا ما يوحي بعدم كفاية اعتماد المدونة القرآنية وحدها في وضع نحو للعربية، وهو ما نحاول توضيحه أكثر فيما يلي.

ثانيًا: إن المدونة اللغوية التزامنية المعتمدة في الدرس الوصفي متمثلة فيما استعملته من اللغة إنما هي ممثلةٌ لهذه اللغة في حقبة ما، ولكنها لا تمثلها تمام التمثيل، مما يسمح أن يقال: إنّ هذه المدونة مهما علا شأنها، واتسع أمرها ليست قادرة وحدها من الوجهة الوظيفية التعليمية التي راعاها بكر في نحوه الوصفي كما سنرى على تقديم قواعد وأحكام تمكن الملم بها من التواصل مع مختلف المدونات الأخرى للعربية. وهذا ما يجعلنا نميل إلى اعتقاد عدم صلاحية الدرس الوصفي للدرس التعليمي للغات القومية عامة، وللغة العربية

(٢٨) غراتشيا غابو تشيان، نظرية أدوات التنكير والتعريف وقضايا النحو العربي، تر. جعفر دك الباب، ط، دمشق ١٩٨٠، ص٩٩.

(٢٩) جان جاك لوسركل، عنف اللغة، تر. محمد بدوي، ط٢ – بيروت، ٢٠٠٦، ص٣٢٧.

(٣٠) المصدر السابق، ص٣٥٦.

خاصة، وذلك ببساطة لأن التعليمي محكوم أبدًا بضوابط ومعايير لها سلطانها المرحلي على الأقل، بمعنى أن المسعى التعليمي في درس أية لغة يفترض ثباتها ثباتًا تكتيكيًّا، والمنهج الوصفي كما بدا في التلقي العربي على الأقل «ينبذ الموقف المعياري الذي ينطلق من الخطأ والصواب، وذلك لأن الوصفية تفرق بين ما هو علمي، وما هو تعليمي، فالدرس اللغوي العلمي يتوسل بالمنهج الوصفي أساسًا، أما الدرس اللغوي التعليمي فهو الذي يحتكم دومًا إلى قواعد الخطأ والصواب»[٣١]. يضاف إلى ما تقدم أن اللسانيات الحديثة تسعى كما هو معروف إلى دراسة ما هو مشترك بين اللغات البشرية عامة، وهي لاشك بمختلف مناهجها مفيدة في وضع أنحاء اللغات القومية الخاصة، ولكنها لا تصلح مجتمعة أو منفردة لأن تكون أساسًا للأنحاء التعليمية للغات القومية، أو بديلًا عن هذه الأنحاء. ولعل ذلك من حيث المبدأ يسوغ النظر بعين الشك في صلاحية منهج لساني وحيد، كالمنهج الوصفي لوضع نحو لغة قومية، كما يسوغ الشك أيضًا في كفاية مدونة لغوية واحدة لوضع نحوٍ للغة قومية، يُمَكِّنُ من التواصل مع مختلف مدوناتها الأخرى. وبهذا التحفظ يحسن النظر إلى ما نجده عند بكر في كتابه (النحو الوصفي من خلال القرآن الكريم)؛ ذلك أن بين معطيات المدونة اللغوية العربية من قراءات قرآنية وظواهر لهجية، وشعر وخطابة وأمثال من التكامل، وعدم استغناء أحدها عن الآخر أو بأحدها عن الآخر ما يجعل انفراد واحدة من هذه المدونات في وصف العربية أو وضع ضوابطها أمرًا يفضي إلى القصور في هذا الوصف. وخير دليل على ذلك أن المعنيين بالقرآن الكريم تفسيرًا وتحليلًا صوتيًّا وصرفيًّا ونحويًّا عولوا تعويلًا

(٣١) انظر: أحمد قدور، مبادئ اللسانيات، ص٢٣-٢٤.

شديدًا على الشعر المحتج به[٣٢]، وعلى اللهجات العربية التي ألقت كما هو معروف بظلالها واضحة على القراءات التي «تمثل لهجات متعددة»[٣٣]، مما يجعل المرء لا يوافق بكرًا – رحمه الله – فيما ارتآه من أن التعويل على النص القرآني يمكن أن يحقق العمل بالوحدات الثلاث التي يقوم عليها المنهج الذي بدا الدكتور بكر حريصًا على اعتماد مقولاته فيما رامه من نحو وصفي للغة العربية. على أن ما يجعل الشك في سلامة اعتماد بكر ما أمكنه الأمر النصَّ القرآني وحده في وضع نحو وصفي للعربية شكًّا مشروعًا أيضًا هو أن القرآن الكريم على ما يتسم به من إعجاز لغوي وإحاطة، وعلى ما له على العربية من فضل الإبقاء على قيد الحياة إلى يوم الناس هذا = لم يأت على كل ما فيها، وهو ما سنحاول فيما يلي بيانه، وبيان تبعاته في منهج بكر في عمله الذي بين أيدينا.

ثالثًا: إن من المسلم به أن المرجو من وضع نحو للعربية كان و ما يزال في جوهره–كما يفهم من كلام بكر نفسه على ما سنرى– هو الحفاظ على العربية، وتيسير تعلمها وتعليمها، وخدمة القرآن الكريم والتواصل معه ومع سائر مكونات المدونة اللغوية العربية من شعر ونثر وأمثال وخطب، مما يعني أن وضع نحو يحقق هذا الغرض لا يفي به الاعتماد على القرآن وحده، ذلك أنه على جلاله وإعجازه لم يأت على كل الأحكام النحوية، أو الإمكانات الاشتقاقية للغة الضاد كما يقول الشيخان محمد عبد الخالق عضيمة[٣٤]،

(٣٢) انظر: عبدو الراجحي، النحو العربي والدرس الحديث، ط، دار النهضة، بيروت، ١٩٧٩، ص٤٩.

(٣٣) أحمد مختار عمر، البحث اللغوي عند العرب، ط٤، القاهرة، ١٩٨٢، ص٣١.

(٣٤) يقول محمد عبد الخالق عضيمة في كتابه دراسات لأساليب القرآن الكريم، ط، دار الحديث، القاهرة، ١/ ١٢–١٣: «ولست أقول بأن القرآن قد تضمن كل الأحكام النحوية، فالأساليب التي لم يرد نظيرها في القرآن لا يلتفت إليها، ولا يعمل بها، وإنما أقول: ما جاء =

ومحمد محمد أبو موسى[٣٥]. والجدير بالذكر أن بكرًا تنبه على ما توصل إليه الشيخان، ولكن تنبهه هذا لم ينفِ عن منهجه المحروص فيه على العمل بالوحدات الثلاث اضطرابًا مخلًّا بالمحافظة على العمل بهذه الوحدات؛ فالملاحظ أن بكرًا تنبه ونبه في (النحو الوصفي من خلال القرآن الكريم) على القضايا النحوية الموجودة في العربية، وغير الموجودة في القرآن[٣٦]، وسمح لنفسه بالقيام بما يُعَدُّ نسفًا لمقولة الوحدات الثلاث التي تراءت له أساس المنهج الوصفي الذي لاذ به ليخلص النحو العربي مما ابتلي به، ذلك أن الرجل كان يعتمد في وصف ما لم يجد له شاهدًا في القرآن على شعر غير محروص على وحدة بيئته وزمانه، فمع كثرة اعتراضه[٣٧] على اعتماد النحاة أحيانًا على الشعر وحده في بناء القاعدة؛ لما فيه من ضرورات تحمل الشاعر على مخالفة ضوابط اللغة، نجده يعتمد أحيانًا على الشعر وحده في بناء الحكم[٣٨]، كما يعتمد في ذلك على الحديث النبوي أحيانًا[٣٩]، بل على أمثلة يصنعها بهدي من معرفته بضوابط العربية وقواعدها[٤٠]، وبعد ذلك كله عليك

= في القرآن كان حجة قاطعة، وما لم يقع في القرآن نلتمسه في كلام العرب».

(٣٥) يقول محمد محمد أبو موسى في كتابه خصائص التراكيب: دراسة تحليلية لمسائل علم المعاني، ط٥، مكتبة وهبة - القاهرة، ٢٠٠٠، ص٧: «لو وقف علماؤنا عند القرآن وتركوا الشعر لضاع منهم الكثير، لأن كثيرا من صيغ العربية واشتقاقاتها لم يقع في القرآن، فالشعر هو الدائرة الأوسع التي إذا حفظناها نكون قد أقمنا حول كتاب الله ثوابت من المعارف المؤسَّسة على أصول من المنهج الصحيح، تظل بين يدي الذكر الحكيم تهيئ لسماعه وفهمه، وتذوق بلاغته وأسرار بيانه».

(٣٦) انظر: النحو الوصفي، ١/ ٢٩١، ٣٠٨، ٣٠٩، ٣١٠، ٣٤٦، ٣٤٧، ٣٧١.

(٣٧) انظر: النحو الوصفي، ٢/ ٢٣٨، ٣٣٩.

(٣٨) من هذا القبيل مثلًا اعتماده - كما فعل النحاة - على بيتين أحدهما للمتنبي في إجازة تعريف اسم (لا) العامل عمل (ليس). انظر: النحو الوصفي، ٢/ ٢٦٩.

(٣٩) انظر: النحو الوصفي، ٢/ ٣١٠، ٣١٥، ٣٢٢-٣٢٣، ٣٣٧، ٤٠٣.

(٤٠) انظر: النحو الوصفي، ٢/ ٦٣-٦٤، ٨٢.

أن تقنع بأنه إنما اعتمد المدونة اللغوية القرآنية في نحوه الوصفي لما تحققه من استجابة لمقولة وصفية تتمثل بالوحدات الثلاث. والراجح أن ذلك اصطناع لمنهج علمي لتسَويغ ما دافعه الحقيقي أسباب أيديولوجية قومية ودينية، وهو ما يشي به قول بكر - رحمه الله -: «كان جل اعتمادنا في النصوص على القرآن ذلك أنه يمثل القمة اللغوية في البلاغة والفصاحة، وهو المصدر الذي يجمع كلَّ الأمة العربية، ويوحِّد بينها، ثم هو بعد ذلك الغاية التي من أجلها ألفت كل علوم العربية»(٤١).

وأما الأمر الثاني الذي يؤكد ويوضح أيضًا أن الدافع الأيديولوجي (العقدي والقومي) هو السبب الحقيقي لاعتماد بكر النص القرآني في وضع نحو وصفي للعربية فهو دعوته إلى تنويع وتوسيع مصادر النصوص المعتمدة في وضع النحو العربي، لكي تتجاوز ما عُرِفَ لدى النحاة بعصور الاحتجاج، فالآن وبعد أن استقرت اللغة وتحددت تمامًا منذ عهد بعيد كما يقول بكر: «لا بأس أن يكون الاستشهاد غيرَ محدد بعصر معين، لأن النصوص الجيدة الفصيحة لا تختلف في نظرنا في عصرٍ عنها في عصر آخر، فهل يعتبر أبو الطيب المتنبي غير عربي، أو غير معتد بفصاحته لأنه خرج من عصور الاستشهاد؟! وكذلك غيره من عظماء الشعراء والكتاب الذين ارتقَوا بأساليب العربية لا لشيء إلا لأنهم وُجِدوا في فترة متأخرة عن الفترة التي حددها اللغويون؟!»(٤٢).

وما أرجو من القارئ الكريم أن يكون على بينة منه هو أن الاعتراض على اقتصار بكر ما أمكن في عمله هذا على النص القرآني ليس اعتراضًا على النص ذاته، وليس اعتراضًا على حضور الغرض القومي أو الديني في

(٤١) المصدر نفسه، ١/ ٤٤٦.

(٤٢) المصدر نفسه، ١/ ٤٤٥.

وضع نحو العربية، بل اعتراض على جناية هذا الغرض على الحقيقة العلمية، وعلى سلامة المنهج المتبع. ولعله من المسلم به لدى المعنيين أن تداخل أو تماهي اللغوي بالقومي والديني في الحالة العربية كان له وما يزال في أحيان غير قليلة تبعاتٌ غير علمية في درس العربية ونحوها، والعملُ الذي بين أيدينا مثال على هذه التبعات غير الحميدة، وفي مقدمة ذلك التناقض المنهجي، وربط المسبَّبات بغير أسبابها الحقيقية، فهذا العمل كما لاحظنا وكما سنلاحظ ذو أهداف دينية وقومية وتعليمية مع أنه متدثر بعباءة الوصفية التي غالبًا ما يفتتح التعريف بها في التلقي العربي على الأقل بأنها اللسانيات التي تدرس اللغة دراسة علمية في ذاتها ولذاتها[٤٣]!

يضاف إلى ما تقدم أن المستهدف بوضع قواعد النحو العربي ليس المسلمين فقط، بل الناطقون بالعربية في أصقاع الأرض قاطبة على اختلاف دياناتهم ومذاهبهم العقدية والفكرية، وفي تنوع وتكامل مصادر الاستدلال على القاعدة بين القرآن الكريم وغيره من مصادر الاستشهاد النحوي مراعاة لخصوصيات مختلف هذه الفئات، إضافة إلى ما في هذا التنويع من تأكيد عملي لحقيقة مفادها أن العربية لغة حية، لغة تفكير وتعبير واختراع وإبداع، لا لغة طقوس دينية فقط كما يزعم بعض المعنيين بالدرس اللغوي في الغرب.

(٤٣) غالبًا ما تنسب هذه المقولة إلى سوسير، ويردها بعضهم إلى فرانز بوب. انظر: جورج مونان، تاريخ علم اللغة منذ نشأتها حتى القرن العشرين، تر. بدر الدين القاسم، ط١، دمشق، ١٩٧٢، ص١٨٣، وانظر: فرديناند دي سوسير، دروس في الألسنية العامة، تر. محمد الشاوش وزميله، إشراف صالح القرمادي، ط، الدار العربية للكتاب - تونس، ١٩٨٥، ص٣١. ويشكك المعنيون في الغرب بنسبة هذه المقولة إلى سوسير. انظر: أريفيه ميشال، البحث عن سوسير، تر. محمد خير البقاعي، ط١، دار الكتاب الجديد - بيروت، ٢٠٠٩، ص ٣٧.

صراع المناهج واختلاف الرؤى والغايات:

شاعت في الدرس اللغوي العربي الحديث المقارنة بين منهجين[٤٤] في درس العربية، غالبًا ما يكون أحدهما المقابل النقيض للآخر، وهما المنهج الوصفي والمنهج المعياري، وأهم ما قام عليه الأول مخالفًا للثاني أنه – أيِ: الوصفي – يقتصر على وصف الظاهرة اللغوية، ويعزف عن إخضاعها للتقدير والتأويل[٤٥]، وعن حكم القيمة، أوعن معيار الخطأ والصواب، مما يشي بما ذكرناه قبلًا، وبما سنلاحظه عند بكر بعد قليل من أن المنهج الوصفي ليس منهجًا تعليميًّا، أو لنقل: إنه لم يكن للغرض التعليمي حضور ملحوظ في تحديد منطلقاته وأسسه المنهجية، وذلك كله بخلاف المنهج المعياري الذي قام كما هو معروف على تلك الأمور التي نبذتها الوصفية، أو تخلت عنها.

واللافت أن بكرًا في نحوه الوصفي هذا شأنه شأن الوصفيين العرب عامة لحظَ الفارق النوعي بين هذين المنهجين، وحرص على بيان أهم المنطلقات النظرية والأسس المنهجية لكل منهما، وعلى العمل ما أمكن بمقولات المنهج الوصفي الذي يكتفي كما يقول بكر نفسه: «بوصف النصوص اللغوية وصفًا واقعيًّا... دون تدخّل من الباحث بفرض اجتهادات من ذاته أو فرض قوالب معيارية موضوعة سلفًا من خلال ملاحظات سابقة لا تصدق على ما هو أمام الباحث. والمنهج الوصفي... لا يتوقف ليسأل: هل يجوز أن يقال كذا، أولا يقال؟ بل هو يهتمّ بالموجود فعلًا دون إلقاء أية أهمية

(٤٤) انظر: حلمي خليل، العربية وعلم اللغة البنيوي، ط – دارالمعرفة الجامعية – الإسكندرية، ١٩٩٦، ص٢١٨، ومحمد عيد، أصول النحو العربي، ط٤، عالم الكتب – القاهرة، ١٩٨٩، ص٦٢-٦٣.

(٤٥) انظر: عبد الرحمن أيوب، دراسات نقدية في النحو العربي، ط، مؤسسة الصباح – الكويت، د.ت، ص٥٢.

للمقبول أو المردود. كما أن المنهج الوصفي أيضًا لا يتدخّل ليفرض قوالب معينة لا تتفق مع طبيعته، ودون محاولة - أيضًا - لتقدير صيغ لإكمال نصّ، أو تأويل لنصّ يتفق مع قواعد مستنبطة سلفًا من نصوص أخرى مخالفة للنصوص الموجودة أمام الباحث، كما أنه أيضًا لا يلجأ إلى مظاهر التعليل أو إخراج النص عن ظاهره»(٤٦). فهذا المنهج عند بكر «لا يتدخل في النص بتأويل أو تعليل، ولكنه يصفه كما هو»(٤٧). هذه هي أهم النقاط التي تحدد المنهج الوصفي كما تراءى لبكر، فعمل على تبنيه في وضعه لنحو العربية، بل إن بكرًا لينص على أن «نقط تحديد المنهج الوصفي هي نفس نقط تحديد المنهج المعياري إلا أنها ستكون بالتقابل، أي: بالتضاد تقريبًا»(٤٨).

وكل ذلك يوهم أن الرجل يفضل النحو الوصفي على النحو المعياري، وأنه يسعى إلى التخلي عن النحو المعياري وتبعاته فيما وضعه من نحو وصفي للعربية؛ والواقع أن الأمر ليس كذلك، فلدى الرجل نظريًّا وعمليًّا ما يناقض ذلك، وهو ما يمكن أن يفهم من قوله: «لقد تبنى النحويون منهجًا معياريًّا، يراعي فكرة الأصل والفرع، وكل ما توصلوا إليه من نتائج يتلاءم مع هذا المنهج تمامًا، وليس بالضرورة متوافقًا مع المنهج الوصفي الذي أخذنا به في كتابنا هذا، وفكرة الخطأ والصواب ليست صادقة على إطلاقها، أو خاطئة على إطلاقها عندنا أو عندهم، فالأمر أمر منهج فقط... أو أن أفكارنا صادقة في منهجنا، وأفكارهم صادقة في منهجهم.... نتيجة لمنهجنا فإننا لم نأخذ بكل ما قاله النحاة، بل أخذنا بعضه، ولم نأخذ بعضه، بل

(٤٦) الوصفيّة في الدراسات العربيّة القديمة والحديثة، ص٢-٣.

(٤٧) النحو الوصفي، ١/ ١٩.

(٤٨) النحو الوصفي، ١/ ٢١.

وأحيانًا أتينا بأفكار متعارضة، وأخرى متكاملة...إن اختلافنا معهم لا يعني صحة رأينا، وأيضًا لا يعني خطأه بقدر ما يعكس رأينا حسب منهجنا في هذه القضية، وكل القضايا التي ستعالج على أساس من هذا المنهج»[٤٩].

فبكر كما يفهم من هذا الكلام خلافًا لما يفهم مما قبله لا يردُّ منهجًا قديمًا بآخر حديث بقدر ما يحرص على تعايشهما، أو الإفادة مما يراه مناسبًا في كليهما على ما بينهما من التناقض في المبادئ والاختلاف في الأهداف والأولويات، وهو ما يوحي به قوله: «قبل الخوض في الحديث عن الاستتار ومناقشة النحاة فيه أعترف بادئ ذي بدء أننا لا نسجل الخطأ في جانبهم، والصواب في جانب المحدثين، وإنما فقط نعبِّر عن وجهة نظرنا، وهي وجهة نظر تلائم المنهج الوصفي الذي ارتضيناه، ووجهة نظرهم هي الأخرى تلائم المنهج المعياري الذي ارتضَوه، فأفكار كل منهج لها ما يبررها، ولها دوافعها ومبرراتها»[٥٠]. ويعلق بكر على موقف المنهجين من إحدى مسائل العربية قائلًا: «أرجعنا الاختلاف إلى اختلاف المنهجين فقط دون الوصف بالصحة لرأي والخطأ لرأي آخر»[٥١]، «هي على كل حال نظرة توافق منهجهم، ولا توافق منهجنا، وليس الأمر خطأ في جانبهم وصحة في جانبنا»[٥٢]. وكل ذلك يوهم بأن بكرًا يتمثل في تبنيه للمنهج الوصفي مقولة أن منهجي الوصفيَّ هذا صواب يحتمل الخطأ، وأن منهجكم أيها المعياريون خطأ يحتمل الصواب، فلكم دينكم ولي ديني، والحقيقة أن الأمر ليس كذلك، بل هو تناقض أو اضطراب منهجي، فالرجل قد يُخطِّئُ صراحة منهج النحاة مقارنًا بالمنهج

(٤٩) المصدر نفسه، ١/ ٢٤٦-٢٤٧.
(٥٠) المصدر نفسه، ١/ ٣٠٠.
(٥١) المصدر نفسه، ١/ ٣٤٤.
(٥٢) المصدر نفسه، ١/ ٢٦٢.

المعياري[٥٣]، والقضية كما تتراءى للمرء قضية خلط منهجي، أو صراع بين منهجين، مبعثه الحرص على تحقيق أهداف باصطناع منهج، ليست هذه الأهداف من أهدافه أو من أولوياته؛ ذلك أن المقولات التي نسبها الرجل إلى المنهج المعياري حاضرة في نحوه الوصفي حضورًا يسمح أن نقول بأنه نحو (معصفي)؛ أي: وصفي معياري، أو بأن وصفيته وصفية هجينة أو معدَّلة بوعي عالي الصوت تارة وخافتِه تارة أخرى، وهذا ما سنحاول تلمس معالمه فيما يلي من خلال الحديث عن موقف بكر من التعليل و التأويل والمعيار وحكم القيمة وغير ذلك من القضايا التي تمثل نزوعًا تعليميًّا معياريًّا فيما سماه صاحبه نحوًا وصفيًّا.

نحو وصفي لم يتخلَّ عن التعليل:

من المعروف في التلقي العربي للمنهج الوصفي أن الهدف الأهم لهذا المنهج «هو أن يقرر الحقائق اللغوية حسبما تدل عليها الملاحظة دون محاولة تفسيرها بتصورات غير لغوية»[٥٤]، «فاللسانيات الوصفية تدرس بنية لغوية ما دراسة علمية موضوعية بعيدًا عن التعسف والافتراض والتأويل، لذا تتميز الوصفية بأنها لا تأخذ بالمقولات أو الأقيسة المنطقية أو التعليلات»[٥٥]. ولذا أعرض شيخ الوصفيين العرب تمام حسان عن التعليل، واعتذر لمخالفته لهذا الأصل أحيانًا[٥٦]، علمًا أن واقع الحال عنده كما سنلاحظ، وفي الدرس

(٥٣) انظر: المصدر نفسه، ٢/ ٢٢٥، ٢٤٢.

(٥٤) عبدو الراجحي، النحو العربي والدرس الحديث، ص٤٦.

(٥٥) انظر: أحمد محمد قدور، مبادئ اللسانيات، ص٢٣-٢٤.

(٥٦) يحرص تمام حسان على النأي بنفسه عن التعليل ما أمكن، ومن معالم ذلك ما في حديثه عن التزام العربية تقديم الفاعل وتأخير المفعول عندما يكونان مبنيين عاريين من قرينة إعرابية تُمَيِّزُ أحدهما من الآخر، وفي ذلك «مع أنني أنفر من التصدّي لتعليل =

الوصفي الغربي أيضًا لم يكن على هذه الدرجة من التشدد أو الحسم في الموقف من التعليل؛ فسوسير مثلًا يتحدث في محاضراته عن أسباب التغيرات اللغوية، وأن البحث عن هذه الأسباب من أكثر المسائل الألسنية صعوبة، وأن قانون الجهد الأقل يمكنه أن يفسر عددًا من حالات التغير الصوتي(٥٧)، أما وصفيُّو مدرسة براغ في ثلاثينيات القرن الماضي فقد تجاوزوا «الوصف إلى التفسير، أي: أنهم لم يكتفُوا بالحديث عن ماهية اللغة، بل تحدثوا عن السبب وراء اتخاذ اللغات أشكالها التي نجدها عليها»(٥٨)، وظهر أيضًا كما هو معروف في أواخر الخمسينيات في الغرب اتجاهٌ جديد لا يقف عند وصف الظواهر، وإنما يسعى إلى تفسيرها على أساس من المنهج العلمي(٥٩)، والمعروف كما يقول الفاسي الفهري رادًّا على تمام حسان: «أن النظرية العلمية يجب أن ترقى إلى مستوى تفسيري، ولا تكتفي بالملاحظة الخارجية في جميع الأحوال، بل تبحث في الكيف وما وراء الكيف»(٦٠). ومع ذلك نرى بكرًا في تسعينيات القرن الماضي، وفي مطلع القرن الحادي والعشرين يتمسك بما هو شائع عن المنهج الوصفي من العزوف عن تعليل الظواهر اللغوية؛ فقد نص

= الظواهر اللغوية أجدني مدفوعًا هنا إلى ملاحظة أنَّ عدم وجود قرينة العلامة الإعرابية في المبنيات قد جنح بها إلى قرينة الرتبة عوضًا من العلامة الإعرابية» تمام حسان، اللغة العربية: معناها ومبناها، ط، دار الثقافة – الدار البيضاء، ١٩٩٤، ص ٢٠٨.

(٥٧) انظر: فرديناند ده سوسير، محاضرات في الألسنية العامة، تر. يوسف غازي، ومجيد نصر، ط دار نعمان للثقافة، جونيه- لبنان، ص١٧٩-١٨٠.

(٥٨) انظر: جفري سامسون، مدارس اللسانيات: التسابق والتطور، تر. محمد زياد كبة، ط، جامعة الملك سعود – الرياض، ١٤١٧هـ، ص١٠٦.

(٥٩) انظر: عبدو الراجحي، النحو العربي والدرس الحديث، ص٤٣.

(٦٠) عبد القادر الفاسي الفهري، اللسانيات واللغة العربية، ط٣، دار توبقال، الدار البيضاء، ١٩٩٣، ٥٧-٥٨.

غير مرة على أن التعليل ليس مما يُعنى[٦١] به هذا المنهج، كما نصَّ على عمله بذلك قائلًا: «منهجنا لا يعتمد على النقاش والتأويل بقدر ما ينبني على الشكل والوصف المجردين عن أيِّ سبب أو تعليلات»[٦٢]. ومع ذلك نجده يعلل بعض ما هو بصدد مناقشته من معطيات العربية معتذرًا حينًا من هذا التناقض بين التنظير والتطبيق، وغيرَ معتذر أحيانًا، ومن القبيل الأول ما في حديثه عن اجتماع القسم والشرط حيث قال: «على الرغم من أننا نؤمن بأن التبرير والتعليل ليس من دواعي المنهج الوصفي، إلا أن ذلك لا يمنعنا من أن نحاول أن نكتشف الغرض من ورود الجواب لواحد منهما دون الآخر»[٦٣]؛ ويعتذر بكر لعنايته ببيان أسباب بناء الكلم وإعرابه فيقول: «على الرغم من أن النحو الوصفي ليس من منهجه الوقوف على الأسباب الكامنة وراء فكرة الإعراب والبناء؛ لأنه ليس من الملائم لطبيعته البحث عن مثل هذه الأسباب، فإننا سنمر مرًّا سريعًا على فكرة البناء والسبب الذي ذكره النحويون لبناء الأسماء»[٦٤].

ومن القبيل الثاني، وهو كثير عند بكر تعليله استعمال القرآن أحيانًا لـ(ما) دالة على العاقل وغيره قائلًا: «وقد تستعمل (ما) للعاقل على غير بابها... ﴿ وَلِلَّهِ يَسْجُدُ مَا فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِي ٱلْأَرْضِ مِن دَآبَّةٍ وَٱلْمَلَٰٓئِكَةُ وَهُمْ لَا يَسْتَكْبِرُونَ ﴾ [النحل: ٤٩]، وهكذا نرى أن التعبير بـ(ما) دون (من)؛ وذلك لأن المخلوقات التي تسبِّح الله جميعها تفوق البشر أضعافًا مضاعفة، فغلبت على البشر، ثم إن ذلك أدعى للكمال والتعظيم حيث يقف غير العاقل في درجة واحدة مع العاقل في

(٦١) انظر: النحو الوصفي، ١/ ١٩، ٢٢.

(٦٢) المصدر نفسه، ١/ ١٣٢.

(٦٣) المصدر نفسه، ١/ ٢٠٢.

(٦٤) المصدر نفسه، ١/ ١٢٨.

تعظيم وتمجيد الله جل وعلا»[٦٥]. وفي معرض حديثه عن اتصال الضمائر وانفصالها، وتقديم الضمائر بعضها على بعض، يفسر ذلك بكر بنزوع اللغة إلى السهولة والتيسير على المتكلم والمخاطب، فيقول: «وهي كلها ترجع إلى التزام اللغة السهولة في التعبير والتيسير على كلٍّ من المتكلم والمخاطب في النطق وفي السمع»[٦٦]. ويبين بكر حكم جمع المركب المزجي جمع مذكر سالمًا معللًا هذا الحكم، فيقول: «أفضل الآراء أن يُجْمَع المركبُ المزجي جمعَ مذكر سالمًا، فيقال في سيبويه: سيبويهون... لأنه ما دام قد توفر عند جمعه جمعَ مذكر سالمًا عدم اللبس والخفة جاز جمعه مباشرة»[٦٧]. «ففي هذه الشواهد ونظائرها الكثيرة[٦٨] يتضح أن صاحب النحو الوصفي لم يحجم في دراسته للعربية عن تعليل أحكامها وظواهرها. ومن معالم ذلك العامة موقفه من نظرية العامل، فهو على عدم التزامه بالعلاقة التلازمية الوجودية بين أركان هذه النظرية الثلاثة لم يتخلَّ عنها[٦٩]. فإقراره بما هو معروف من أن العلامة الإعرابية أساس لنظرية العامل ممارسةٌ عملية منه لتعليل غائيٍّ تارة كما يفهم من تأكيده أن الإعراب موجود لبيان المعنى، وممارسة أيضًا لتعليل فاعليٍّ كما يفهم مثلًا من ربطه[٧٠] العِلِّيِّ الفاعليِّ لوجود الجزم في الفعل بوجود أدواته. وكل ذلك يوضح ويؤكد أن التعليل لم يغب عن فكر مَنْ تمثَّل المنهج الوصفي، ونص على أن هذا المنهج لا يُعنى بالتعليل في درسه للغة.

(٦٥) المصدر نفسه، ١/ ٣٥٣.

(٦٦) المصدر نفسه، ١/ ٢٩٧.

(٦٧) المصدر نفسه، ١/ ١١٢.

(٦٨) انظر مثلًا: المصدر نفسه، ١/ ١١٢، ١١٣، ١١٤، ١١٥، ١١٩-١٢٥، ١٥٠، ١٩٣، ٢٠٢، ٢٠٣، ٢١٣-٢١٤، ٢٢٠، ٢٨٩-٢٩٠، ٢٩٣، ٢٩٤، ٢٩٧، ٢/ ٧٠-٧١، ٧٩، ٨٠، ٩٠.

(٦٩) المصدر نفسه، ١/ ٩.

(٧٠) انظر: المصدر نفسه، ١/ ١٨٦-١٨٧.

والجدير بالذكر أن المرء لا يَعيبُ على صاحب النحو الوصفي تعليله لما هو بصدد مناقشته من مسائل العربية، فالتعليل سلوك بحثيٌّ لم يستطع التخلّيَ عنه عند التحقيق تمام حسان شيخ الوصفيين العرب نفسه(٧١). وما يؤخذ على بكر في هذا الكتاب كما يمكن أن يؤخذ على حسان أيضًا هو التناقض بين التنظير والتطبيق، وهو تناقض يمكن تلطيفه أو تخفيفه أو تفهمه بأنه إعراض عن التعليلات الذهنية المنطقية البعيدة عن طبيعة اللغة، والمفتعلة أو المتكلفة التي ابتُلِيَ بها النحو العربي، والتي هي ليست علة لما عُلِّلَ بها، وعلى أنه حرص على التعليل المتفق وطبيعة اللغة بنية ووظيفة وممارسة، وفي مقدمة ذلك أمن اللبس، والتعليل بالخفة والثقل. على أن ما يحسن التذكير به هو أن هذا التباين أو التناقض بين التنظير والتطبيق عند بكر في نحوه الوصفي هذا لم يقتصر على موقفه من التعليل فقط، بل يمكن أن نلحظه أيضًا في حضور ممارسات تأويلية في درس يتدثر بعباءة المنهج الوصفي.

نحو وصفي لم يتخلَّ عن التأويل:

أساس مفهوم التأويل في النحو العربي هو حمل الكلام على خلاف ظاهره، وذلك لأسباب دلالية، أو عقدية، أو صناعية غايتها رد النصوص التي

(٧١) يحسن ألا تخدعنا لعبة المصطلحات، فحقيقة نظرية تضافر القرائن التي عرفت حديثًا بتمام حسان، تقوم في جانب منها على التعليل أو التفسير، فهي تفسر كما نعرف ترخُّصَ اللغة بإحدى القرائن بالتعويل على قرينة أخرى، بل إن حسان نفسه ليعد من إنجازاته في كتابه (اللغة العربية معناها ومبناها) أنه فسر بهذه النظرية بعض ما يعتبر من ظواهر الشذوذ في التركيب اللغوي، علمًا أن مصطلح التفسير في هذا السياق إنما يقصد به التعليل، وقد سبق أن استعمله سيبويه بهذا المعنى، وهو ما وُضِّحَ من قبل. انظر: تمام حسان، اللغة العربية معناها و مبناها، ط، دار الثقافة - الدار البيضاء، ١٩٩٤، ص٩، ومحمد فلفل، الشاذ عند أعلام النحاة، ط١، مكتبة الرشد - الرياض، ٢٠٠٥، ص٥.

لم تستوعبها القاعدة إلى بيت طاعتها[٧٢]، لذا كان من الطبيعي أن يُعْرِض الوصفي العربي[٧٣] عن التأويل في دراسته للظاهرة اللغوية؛ لأن الوصفية تعتمد «على وصف ما هو موجود فعلًا، أي: وصف النصوص اللغوية كما هي دون فرض نظريات أو قواعد عليها، ومحاولة إدخال هذه النصوص تحت هذه القواعد»[٧٤] كما يقول بكر الذي يؤكد أن المنهج الوصفي «لا يتدخل في النص بتأويل أو تعليل، ولكنه يصفه كما هو»[٧٥]. وقد كان لعمل بكر بمقولة الحمل على الظاهر هذه أثر في آرائه أو اختياراته في معالجة مسائل العربية، وذلك على نحو يُظْهِرُ توسع الرجل كما سنلاحظ في استثمار مقولة الحمل على الظاهر، والعزوف عن التأويل نظريًّا على الأقل، على أن ما يعنينا فيما نحن فيه من الحديث عن موقفه من التأويل أن إيمانه بالحمل على ظاهر الواقعة اللغوية وتوسعه في العمل بمؤدى هذه المقولة فيما اتخذه من آراءٍ ومواقف لم يحولا كليًّا دون حمله التركيب أحيانًا على خلاف الظاهر، مما يعد ضربًا من ضروب التأويل. ومن هذا القبيل قوله بتقديم الخبر وتأخير المبتدأ في نحو (قائم زيد)[٧٦]، وإقراره أحيانًا بالإعراب التقديري، كقوله: «على الرغم من أننا أنكرنا فكرة المحل الإعرابي للضمائر عامة....فإننا سنجاري النحاة في فكرتهم عن الإعراب المقدر الذي أثبتوه للضمير بصفة عامة، وللضمير العائد

(٧٢) انظر: محمد فلفل، المعنى في النحو العربي، ط١، الهيئة العامة السورية للكتاب - دمشق، ٢٠٢١، ص٦٧ وما بعدها.

(٧٣) انظر: عبد الرحمن أيوب، دراسات نقدية في النحو العربي، ص٥٢، ومحمد عيد، أصول النحو العربي، ص ١٨١-١٨٤.

(٧٤) النحو الوصفي، ١/ ٧، وانظر: ١/ ١٣٠.

(٧٥) المصدر نفسه، ١/ ١١٩، و انظر: ١/ ٣٩٣.

(٧٦) انظر: المصدر نفسه، ٢/ ٤٢، ٨٨.

(أي: من جملة الصلة إلى الاسم الموصول) هنا بصفة خاصة»[٧٧]؛ وإنَّ فكرة الحذف في اللفظ ونية الإضافة في المعنى «فكرة جائزة ما دامت القرينة تشير إلى المحذوف، وإن كل صيغة مهما كانت جوهريتها في التركيب يجوز حذفها ما دامت القرينة موجودة واللبس مأمونًا»[٧٨]؛ ولو كان المحذوف أحد طرفَيِ الإسناد اللذين لا يقوم للجملة عنده قائمة بدونها، إذ: «لا يحذف (كما يقول) محتوى عنصري الإسناد أو أحدهما، لأنهما طرفا الموقف اللغوي، والموقف اللغوي لا يفهم إلا بوجود طرفيه، فعلينا إذن أن نفرق بين حذف العنصر الكلامي (اللفظ)، وذلك جائز، وحذف أحد طرفَيِ الموقف اللغوي، وذلك غير جائز، لأننا عند حذف أحد طرفَيِ الموقف اللغوي نتحدث عن فراغ، ونحكم على لا شيء إذا كان الحذف للمسند إليه، أو أن هناك متحدَّثًا عنه دون أن نعرف مضمون ذلك الحديث عند حذف المسند، وحينئذٍ فلا قيمة للمسند إليه»[٧٩]؛ فبكر يقر بأن الإسناد أسُّ الجملة، وأن أحد طرفيه قد يحذف اللفظ المعبر به عنه لدلالة قرينة على معناه، على أن سقوط هذا اللفظ كما يقول لا يعني الاستغناء عن محتواه، ولكن يعني الاستغناء عن لفظه الذي لا داعي إلى تقديره عنده البتة؛ فالرجل يقول بالجملة الوحيدة الركن أو الوحيدة الطرف[٨٠]، ويستعين للإقناع بآرائه هذه استعانة غير موفقة[٨١] بحديث صاحبي (معنى المعنى) عن المثلث الدلالي[٨٢] القاضي بأن المعنى الذي يثيره الدال (اللفظ)

(٧٧) المصدر نفسه، ١/ ٣٧٣-٣٧٤.

(٧٨) انظر: أوغدن ورتشاردز، معنى المعنى، تر. كيان أحمد حازم يحيى، ط. دار الكتاب الجديد المتحدة - بيروت ٢٠١٦، ص٧٠.

(٧٩) النحو الوصفي، ٢/ ٩٤.

(٨٠) انظر: النحو الوصفي، ٢/ ١٠٥.

(٨١) انظر: المصدر نفسه، ٢/ ١٠٤-١٠٥.

(٨٢) انظر: أوغدن ورتشاردز، معنى المعنى، تر. كيان أحمد حازم يحيى، ص٧٠.

في الذهن لا يطابق بالضرورة المرجعَ أو المُحال إليه في عالم الواقع؛ وعدم وجاهة استعانة بكر بمقولة المثلث الدلالي للتدليل على صحة قوله بعدم الحاجة إلى تقدير لفظ الركن المحذوف مع إرادة معناه = تتجلى في أن أوغدن ورتشاردز يتحدثان في فكرة المثلث الدلالي عن المعنى الإفرادي للعلامة اللغوية، وأنهما لا يريدان بحديثهما هذا ألبتة إسقاط الدال (اللفظ) من الحسبان، إذ لا يمكن التخلي عن أي ضلع من أضلاع المثلث الممثلة للعلامة اللغوية في تصورهما هذا، أما بكر فيتحدث هنا عن الإسناد، والإسناد مفهوم تركيبي يقتضي بالضرورة لفظين يمثلان المسند والمسند إليه، وسقوط لفظ أحدهما لدلالة القرينة على معناه لا يعني ألبتة عدم الحاجة إلى تقدير لفظه عند تحليل التركيب، لأن المعاني مفردة أو مركبة نفكر بها في أذهاننا مقترنة بحواملها اللفظية، وهذا الاقتران هو شرط وجودها الذهني، وهو ما يؤيده تحليل بكر نفسه للتراكيب التي حذف منها أحد ركني الجملة، ففي حديثه مثلًا عن حذف المبتدأ في قوله تعالى: ﴿مَتَٰعٌ قَلِيلٌ﴾ [آل عمران: ١٩٧] يقول: «قوله تعالى: ﴿مَتَٰعٌ قَلِيلٌ﴾ خبرٌ عن المبتدأ المفهوم من السياق، أي ذلك، أو هذا متاع قليل»(٨٣). ويقدر بكر الخبر المحذوف في قوله تعالى: ﴿أُكُلُهَا دَآئِمٌ وَظِلُّهَا﴾ [الرعد: ٣٥]، فيقول: «أي: وظلها دائم، فحذف الخبر دائم، لدلالة الأول عليه، في قوله تعالى: ﴿أُكُلُهَا دَآئِمٌ﴾»(٨٤). وعلى هذا النحو يقدر بكر(٨٥) المحذوف من ركنَيِ الجملة لدلالة السياق عليه، بل ربما قال بتقدير الفعل وفاعله معًا. ومن هذا القبيل قوله بما قيل من أن (مسحًا) في قوله تعالى:

(٨٣) النحو الوصفي، ٢/ ٩٨.

(٨٤) المصدر نفسه، ٢/ ١٠٤.

(٨٥) انظر: المصدر نفسه ٢/ ٩٨-١٠٤.

﴿فَطَفِقَ مَسۡحَۢا بِٱلسُّوقِ وَٱلۡأَعۡنَاقِ﴾ [ص: ٣٣] مفعول مطلق لفعل محذوف، وذلك في حديثه عن خبر الفعل الناقص (طفق) حيث قال: «وقد ورد ما يدل على الخبر مفردًا في قوله تعالى: ﴿فَطَفِقَ مَسۡحَۢا بِٱلسُّوقِ وَٱلۡأَعۡنَاقِ﴾ [ص: ٣٣]، وهو ليس الخبر، ولكنه حلَّ محلَّه، ونحن وإن كنا لا نميل إلى فكرة التقدير للمحذوف إلا أننا لا نمنع ورود الحذف هنا، لأنه له سند لغوي، وهو وروده بصورة المضارع في قوله تعالى: ﴿وَطَفِقَا يَخۡصِفَانِ عَلَيۡهِمَا مِن وَرَقِ ٱلۡجَنَّةِ﴾ [الأعراف: ٢٢]»(٨٦)، بكر في ذلك يمارس التأويل بأجلى صوره، وذلك بتقدير ما ليس في ظاهر النص مقرًّا عمليًّا بتعذر تطبيق مقولته الوصفية الداعية إلى الاقتصار على ما في ظاهر الواقعة اللغوية لدى دراستها. ولعل قصور هذه المقولة هو ما حمل داود عبده على أن ينقد موقف الوصفيين العرب عامة من التقدير، بقوله: «إن التقدير في اللغة ليس مرفوضًا من حيث المبدأ، وإن كثيرًا من تقديرات لغوينا القدماء يحتمها واقع اللغة العربية وتركيبها»(٨٧). ولعل الأقرب إلى الصواب في تصوير موقف بكر من التقدير والتأويل هو أن نفرق بين تأويلٍ أو تقديرٍ يدعو إليه المعنى، وتستدعيه أو تسمح به طبيعة اللغة القائمة في الغالب على توضيح المعنى وأمن اللبس، وهو ما لم يرفضه الرجل عمليًّا كما لاحظنا، وبين التقدير أو التأويل الذي يأتي انصياعًا لأصول نظرية العامل أو غيرها من التصورات العقلية الغريبة عن اللغة طبيعة ووظيفة؛ فهذا الضرب من التقدير والتأويل هو ما رفضه بكر كما يفهم من قوله: «نرفض أيضًا ما قال فيه القدماء بالحذف الواجب، وهو ما سميناه بالضمائم المتنافي ورودُها، أيِ: التي لا تنضامُّ في الجملة، ذلك لأن الموقف اللغوي لا يقرها، ولا يشعرنا بأن لها

(٨٦) النحو الوصفي، ٢/ ٣٣٨.

(٨٧) داود عبده، أبحاث في اللغة العربية، ط مكتبة لبنان - بيروت، ١٩٧٣، ص٢٦.

وجودًا، فالقول بحذف الفعل وجوبًا في أبواب مثل الاشتغال والتنازع، والمصادر المنصوبة على اعتبار أنها حالَّة محلَّ فعل مثل قولهم: سبحان الله... إلى آخر هذه الأبواب بأن فيه ضمائمَ محذوفة وجوبًا»[٨٨].

وصفية تمارس حكم القيمة:

من المعروف أن اللسانيات العامة لا تمارس حكم القيمة على ما تدرسه من اللغات، ذلك أنها لا تفاضل بين لغات البشر، أو بين اللهجات[٨٩]، فالوصفيون كما يقول إسماعيل العمايرة: ينظرون إلى «اللهجات نظرة متكافئة من حيث أهمية كل لهجة في التعبير عن فئتها، وقد ينظر إلى هذه اللهجات غيرُ هذا المنهج باعتبار لهجة أفضل من لهجة»[٩٠]، أما بكر فيما سماه نحوًا وصفيًّا فقد يفضل استعمالًا على استعمال، فبعد أن دلل بالنصوص على استعمال (الألاء) اسمًا موصولًا، فضَّل ألا تستعمل إلا اسم إشارة، فقال: «انتقل ضمير الموصول (الألاء)من اسم الإشارة إلى الموصول، ونحن نفضل أن يقتصر استعمال (الألاء) حسب استعماله الأصلي، أيِ: استعمال ضمائر الإشارة، لا ضمائر الموصول»[٩١]. وقد يمارس بكر على الظاهرة حكم القيمة، فتتراءى له بعض الاستعمالات اللغوية ضعيفة[٩٢]، أو متفاضلة في الفصاحة، ففي تعليقه على إحدى الظواهر يقول: «ربما كانت لغات بعض القبائل التي لم تَرْقَ إلى مستوى

(٨٨) النحو الوصفي، ٢/ ٩٧. وانظر: ٢/ ١٠٣-١٠٤.

(٨٩) انظر: حافظ إسماعيلي علوي، «نحن واللسانيات، بحث في إشكالات التلقي» [مبحث في كتاب] اللسان العربي وإشكالية التلقي، ص١١٨.

(٩٠) إسماعيل العمايرة، المستشرقون والمناهج اللغوية، ط٢، دار حنين – عمان، ١٩٩٢، ص ١٠٩.

(٩١) النحو الوصفي، ١/ ٣٤٨.

(٩٢) انظر: المصدر نفسه، ٢/ ٣٣٩.

الفصحى»[٩٣]. وهذا ما نجده في حديثه عن اقتران (لعل) بنون الوقاية، فقد نص على أن عدم اقترانها به أكثر، ثم قال: «لم ترد في القرآن مع ياء المتكلم مفصولة عنها بالنون، وهذا الاستعمال أفصح من استعمالها مفصولة بالنون»[٩٤]، والمماثلة الإعرابية في الاسم بعد (لا) النافية في حال تكرارها أفضل عنده من المخالفة؛ لأنها لم ترد في القرآن[٩٥]. وقد يسقط بكر من حساباته بعض الظواهر اللهجية لما في ذكرها أو العناية بها من اضطراب في القاعدة أو غموض، ومن هذا القبيل ما في حديثه عن الاختلاف في إعراب جمع المذكر السالم حيث قال: «نحن لا نأخذ إلا بالإعراب الأصلي الواو والنون والياء والنون مع الأخذ بعين الاعتبار أن ذلك كله يقبل الجدل، لأنه قائم على فروض متخيلة، أو لهجات قبلية غير معتد بها»[٩٦]. ومما أسقطه بكر من اعتباراته لغتا الحذف أو القصر في الأسماء الستة، فقال: «يذكر النحويون أن هناك إعرابين آخرين لهذه الأسماء الستة، هذان الإعرابان يسميان لغة النقص، ولغة القصر....وهذه لغات تخالف لغة العامة، والبعدُ عنها أفضلُ من الخوض في تفصيلاتها، لأن ذكر اللغات الخاصة يعقد الأمور، ويشوش الأفكار، فضلًا عن أنه لا يمثل إلا قلة من المتعاملين مع اللغة، لا يُعْتَدُّ بهم، في تقعيد القواعد، وضبط اللغة»[٩٧]. فهذا النص لا يشي فقط بممارسة بكر المتدثر بالمنهج الوصفي حكم القيمة في دراسته لظواهر العربية وإسقاطه بعض هذه الظواهر فقط، بل يشي أيضًا بحرص الرجل على

(٩٣) المصدر نفسه، ١/ ٣٣٠.

(٩٤) المصدر نفسه، ١/ ٣٠٩-٣١٠.

(٩٥) انظر: المصدر نفسه، ٢/ ٤٤٢-٤٤٣.

(٩٦) المصدر نفسه، ١/ ١٢٠.

(٩٧) المصدر نفسه، ١/ ٩٠، ولنظير ما جاء هنا انظر: ١/ ٣٣٠، ٣٥٩.

البعد التعليمي فيما سماه نحوًا وصفيًّا، فحقيقة هدفه كما سنرى أن يقعد قواعد مطردة تضبط اللغة، وتحافظ عليها، وهذا ما ليس من مهام الوصفية كما قدمها هو نفسه على الأقل.

وصفية تقعد القواعد لضبط اللغة:

معروف أن الغرض التعليمي ليس من أهداف المنهج الوصفي، فهو يُعنى كما يقول براونكيث وجيم ملر بـ«وصف حقائق اللغة وصفًا منهجيًّا وكاملًا وموضوعيًّا... دون تقديم قواعد تبين كيفية استعمال اللغة المثالي المفترض»(٩٨). وقد لاحظنا من قبل نص بعض الوصفيين – ومنهم بكر نفسه – على أن الهدف التعليمي، وتقنين اللغة بقواعد ليس من مهام الوصفية أو من أولوياتها. والراجح أن ذلك لا يعبر بدقة عما في الوصفية عامة، ففي معرض حديثهما عن وصفية هاريس يقول ماري آن بافو وجورج إليا سرفاتي: «يتم الوصف اللساني على مرحلتين: جَرْد الوحدات البنيوية للغة أولًا، ثم من بعد ذلك تحديد القواعد التي تربط بينها»(٩٩)؛ وفي السياق نفسه يقولان: إن هدف هاريس «هو تعميم منهج يستطيع الإحاطة باشتغال اللغة، ويشمل عملُه مُشْكِلَ الاستثناءات، أيِ: الظواهر التي يمكن ألا تخضع للقواعد المستخلصة من معالجة الملفوظات. ولحل هذا المشكل يحتفظ بمبدأ القواعد العامة، ويقترح القيام باستثناءات لتأليفات خاصة من قواعد النحو العامة، أو بتوسيعات للقواعد العامة»(١٠٠). وما يعنينا من حديث بافو وسرفاتي عن هاريس أن

(٩٨) راشد عبد الله المنصور، الوصفية في اللسانيات العربية الحديثة، دراسة في التلقي والتوظيف، ص١٣.

(٩٩) ماري آن بافو، وجورج إليا سرفاتي، النظريات اللسانية الكبرى من النحو المقارن إلى الذرائعية، تر. محمد الراضي، ط١، المنظمة العربية للترجمة – بيروت، ٢٠١٢، ص٢٥٣.

(١٠٠) المصدر نفسه، ص ٢٥٢.

الوصفية معنية عند بعضهم على نحو ما بالتقعيد، بل إن تمام حسان لينص على أن الوصف يجب أن ينتهي إلى التقعيد، ففي معرض حديثه عن اللغة، يقول: «ولا بد لها والحالة هذه أن تُدْرَس على نحو ما تدرس الظواهر الاجتماعية بالملاحظة، ثم الاستقراء، ثم التقعيد»(١٠١). والوصفية عند حسان «تختار مرحلة بعينها من لغة بعينها لتصفها وصفًا استقرائيًّا، وتتخذ النواحيَ المشتركة بين المفردات الداخلة في هذا الاستقراء، وتسميها قواعد»(١٠٢). ويوضح حسان طبيعة القاعدة الوصفية، فيقول: «القاعدة في الدراسة الوصفية ليست معيارًا، وإنما هي جهة اشتراك بين حالات الاستعمال الفعلية»(١٠٣). إذن الوصفيون ينتهون إلى قواعد كما انتهى من قبلهم النحو العربي المعياري إلى قواعد، فما الفرق بين قواعد النحوَين الذي حمل وصفيًّا مثل صلاح الدين بكر على أن يقدم نحوًا وصفيًّا بديلًا عن قواعد نحونا المعياري؟ الجواب ببساطة تهمة لا يمكن التسليم بها على إطلاقها، مفادها عند أيوب أن النحو التقليدي «لا يخلص إلى قاعدته من مادته، بل إنه يبني القاعدة على أساس من اعتبارات عقلية أخرى، ثم يعمد إلى المادة، فيفرض عليها القاعدة»(١٠٤). وعلى الرغم من أن ما نسبه أيوب إلى النحو التقليدي عامة لا ينطبق بدقة على النحو العربي، بغض النظر عما كان للفكر الفلسفي والتخيلات الذهنية من أثر سلبي في قواعد هذا النحو وضوابطه نجد بكرًا يسير في نظرته هذه إلى النحو العربي على خطا أيوب، فيقول: «في هذا البحث حاولنا أن نتخطى المناهج التقليدية (المعيارية) تلك المناهج التي جعلت النص خاضعًا للقاعدة، إلى منهج جديد

(١٠١) تمام حسان، اللغة بين المعيارية والوصفية، دار الثقافة – الدار البيضاء – ١٩٨٠، ص١٥.
(١٠٢) المصدر السابق، ص١٨.
(١٠٣) المصدر السابق، ص١٨.
(١٠٤) عبد الرحمن أيوب، دراسات نقدية في النحو العربي، ص. د.

هو المنهج الوصفي، أو الشكلي الذي يعتمد على النص، ويجعل له الكلمة الأولى والأخيرة»[١٠٥]. وينص بكر على أن المنهج الوصفي الذي يتبعه خلافًا للمنهج المعياري ليس بصدد التعلم وما يتطلبه من قواعد يُحْرَصُ على تعلمها، فيقول: «لقد كان اللجوء إلى الأقيسة سمة من سمات المنهج المعياري، ذلك لأنه نحو تعليمي، يحتاج فيه المتعلم إلى مثال... أما في النحو الوصفي فلسنا بصدد التعلم، ولكننا بصدد الوصف»[١٠٦]. وهذا الكلام يوهم بأن بكرًا في نحوه الوصفي هذا يتجنب وضع القاعدة الضابطة لاستعمال اللغة استعمالًا صحيحًا. والحقيقة أن الأمر ليس كذلك، فغايته من نحوه الوصفي هذا هي كما يصرح هو نفسه غاية النحو المعياري نفسها، وهي المحافظة على قواعد لغة القرآن صونًا لها من اللحن والضياع[١٠٧]، لذا ترى لديه حرصًا على وضوح الموقف معياريًّا، لذلك يتجنب عرض الظواهر اللهجية الخاصة التي تعكر صفو الموقف القاعدي المعياري[١٠٨]؛ وقد يصف التركيب بالصحة[١٠٩] إشارة إلى أن غيره ليس صحيحًا، وقد ينص على أن الظاهرة مقصورة على السماع[١١٠]، كما ينص على ما لا يجوز إلا في الشعر[١١١]، شأنه في ذلك

(١٠٥) النحو الوصفي، ١/ ٤٤٥. وانظر ٢/ ٦٥، ١١٢، ١٧٢، ٢٤١.

(١٠٦) النحو الوصفي، ١/ ٢١.

(١٠٧) انظر: النحو الوصفي، ٢/ ١١٧.

(١٠٨) يقول تعقيبًا على بعض هذه الظواهر في النحو الوصفي، ١/ ٣٥٩: «نحاول أن نقتصر على اللغة العامة دون الولوج من باب اللهجات، فذلك أمر يطول شرحه، ويؤدي إلى التفريع المؤدي إلى الغموض الذي نحاول أن نتجنبه بقدر الإمكان».

(١٠٩) انظر: المصدر السابق، ١/ ٢٩١، ٢٩٢، ٣١٩، ٣٤٥.

(١١٠) انظر: المصدر نفسه، ٢/ ٢٣٨، ٢٣٩.

(١١١) انظر: المصدر نفسه، ١/ ٤٦، ٥٥، ١٨٢، ١٩٠، ٢٠٤-٢٠٥، ٢١٨، ٢٥٦، ٢/ ٢٣٨.

شأن نحونا المعياري، وقد ينبه على ما يجوز[١١٢]، وما لا يجوز، فالنكرة عنده «إن أفادت جاز الابتداء بها، وإلا فلا»[١١٣]، وها هو ينص على عدم جواز كون جملة الصلة جملة إنشائية مع بيان سبب ذلك، فيقول: «لا يجوز في جملة الصلة أن تكون إنشائية، ذلك لأن الصلة بالنسبة للموصول تقوم بدور التوضيح لذلك المبهم الذي هو الموصول، ولا يكون التوضيح إلا بالحكم، والحكم لا يكون إلا بوسيلة الخبر، وليس بوسيلة الإنشاء»[١١٤].

ومن الواجب عند بكر اتصال اسم الفعل (قد، وقط) بنون الوقاية، فـ«إنِ استُعمِلا اسم فعل ففي هذه الحالة يجب الفصل بالنون، ولا تستعملان دون فصل بالنون»[١١٥]، ففي هذا النص يحرص بكر على بيان ما لا يجوز في الاستعمال اللغوي مع التعليل، مما يشي بنزعة تعليمية معيارية في نحو يتدثر بعباءة الوصفية؛ بل إن بكرًا حريص على أن يخضع الاستعمال اللغوي لقواعد مأمونة لا تتغير، كما يفهم من حديثه عن موصولية (ذا)واستفهاميتها مع كل من(من) و(ما) حيث قال: «وحينما نحاول أن نحقق ما قاله النحاة بخصوص استقلال كل من (ما) و(من) عن (ذا) نجد أن الأمر يرجع إلى نفس المتكلم، لا إلى قواعد مأمونة لا تتغير...»[١١٦]. ولا يروق بكرًا تركُ الأمر لنفس المتكلم مع غياب القاعدة الضابطة للاستعمال، فيعلق على احتمال أن تكون كل من (ماذا) و(منذا) كلمة واحدة، وأن يكون كل منهما كلمتين مكونتين من إحداهما، ومن (ذا) التي تحتمل الاسمية الموصولية،

(١١٢) انظر: المصدر السابق، ١/ ٢٩٠، ٢٩١، ٢٩٣، ٣٨١، ٤٢٠.

(١١٣) المصدر السابق، ٢/ ٦٧.

(١١٤) المصدر السابق، ١/ ٣٦٧.

(١١٥) المصدر نفسه، ١/ ٣١١.

(١١٦) المصدر نفسه، ١/ ٣٥٤.

أو الحرفية والزيادة، فيقول: «الأمر إذن راجع إلى ذهن المتكلم وما يقصده، وحينما نلجأ إلى السياق لا نرى ما يحول دون قصد المعنيَيْنِ إلا إذا جاء بعدهما مفرد... وفي غير ذلك يجوز الأمران: الموصولية والاستفهامية، ونحن بناء على ما تقدم نرى ألا نترك الأمر لقصد المتكلم إن شاء جعلهما (منذا - ماذا) موصوليتين، وإن شاء جعلهما استفهاميتين، بل نخصهما بالاستفهام منعًا للبس والغموض»(١١٧). ففي هذا المقبوس ما يوضح أن بكرًا في نحوه الوصفي هذا يمارس ضربًا من ضروب التحكم بالاستعمال اللغوي، شأنه في ذلك شأن النحو المعياري الذي طالما عاب عليه هذا التحكم.

على أن ما بيناه من حرص بكر على تحديد موقفه المعياري من الحالة اللغوية، بالحكم عليها بالجواز أو الوجوب أو الامتناع، لا يعني أن حكمه المعياري التعليمي واضحٌ دائمًا، بل قد يلفه الغموض مع حرصه على بيانه، وهذا ما يلاحظ في حديثه عن اقتران جواب الشرط بالفاء، فبعد أن ذكر حالات وجوب ذلك عند النحاة، قال: «الحق أن الفيصل في ذلك هو فهم المعنى وتماسك العبارة، فقد يأتي الجواب دون اقتران بالفاء، فلا نحس بخلل في العبارة، وقد لا يكون الأمر كذلك...وهكذا يرجع الأمر إلى ظروف الكلام أكثرَ مما يرجع إلى التقعيد في هذه المسألة، ولكن ذلك لا يعفينا من أن نقرر أن الأصل هو اقتران الجواب بالفاء، في هذا الموضع، وإن جاء بدونها في بعض الأحيان»(١١٨)؛ فهذا كلام يوضح توضيحًا لا لبس فيه حرص بكر على بيان حكم الحالة التقعيدي، كما يوضح أن هذا الحكم لديه قد يكون قلقًا غامضًا. ومن هذا القبيل وصف الحالة بالقلة أو الندرة،

(١١٧) المصدر نفسه، ١/ ٣٥٥.

(١١٨) المصدر نفسه، ١/ ١٩٢.

أو بخلاف الغالب، أو بخلاف الأشهر[١١٩] فقط كما يفعل نحونا التقليدي أحيانًا، علمًا أن هذا الوصف غير واف قواعديًّا[١٢٠]؛ فلا يبين كونُ الموصوف بذلك جائزًا أو ممتنعًا. وقد يعبر عن حكم الحالة بعبارة (قد يكون كذا)، فقد بيَّن مثلًا أن (من) الموصولة تستعمل في العاقل، ثم قال: «وقد تستعمل في غير العاقل»[١٢١]، كما بين أن باب (ما) أن تستعمل لغير العاقل، ثم قال: «وقد تستعمل (ما) للعاقل على غير بابها»[١٢٢]. ولا شك أن عبارة (قد يكون كذا) قاصرة معياريًّا، فلا تبيِّنُ: أهذا الموصوف بذلك جائز أو ممتنع؟ وقد يعرض بكر حالات بلا تمييز في سياق واحد مع أن بعضها جائز، وبعضها شاذ مقصور على السماع[١٢٣]، بل ربما عرض الحالة عرضًا يوهم بوجوبها مع أنها جائزة[١٢٤]، وقد يمنع الحالة، وهي جائزة

(١١٩) انظر: المصدر نفسه، ١/ ١٨٤-١٨٥، ٢١١، ٢١٤، ٣٠٩، ٣١١، ٣٤٥، ٣٤٧، ومما وصفه ١/ ٣٤٣بخلاف الأشهر إعراب (الذين) بالياء نصبًا وجرًّا، وبالواو رفعًا.

(١٢٠) من المعروف أن الدلالات المعيارية لمصطلحات القلة و الندرة والقبح غير واضحة في استعمال النحاة، فقد يعبر بها عن المقيس الجائز، وعن المقصور على السماع. انظر: محمد فلفل، مالم يطرد في قواعد النحو والصرف، رسالة دكتوراه، قسم اللغة العربية/ جامعة دمشق، ١٩٩٣، ص ٣، ٨٦، ٩٦، ١١٩.

(١٢١) النحو الوصفي، ١/ ٣٤٨.

(١٢٢) المصدر نفسه، ١/ ٣٥٢.

(١٢٣) وذلك ما فعله في حديثه عن زيادة(أنْ)حيث ذكر أنها تزاد بين المتلازمين كـ(لمَّا) وما أضيفت إليه، وهذا جائز؛ وبين الكاف الجارة ومجرورها، وهذا مقصور على السماع. انظر: المرادي، الجنى الداني، تح. فخر الدين قباوة وزميله، ط٢، دار الآفاق - بيروت، ١٩٨٣، ص٢٢١-٢٢٢.

(١٢٤) وهذا واضح في حديثه عن حركة لام الأمر حيث قال في النحو الوصفي، ١/ ١٨٤: «أما إذا تقدمت عليها الفاء أو الواو... فإن ظروف السياق تقتضي جزمها» فقوله: (تقتضي) يوهم بوجوب إسكان لام الأمر، علمًا أنه جائز عند النحاة عامة مع الواو والفاء، واختلف فيه مع (ثم). انظر: المرادي، الجنى، ص١١١.

أيضًا[١٢٥]. وكل ذلك يعني أن بكرًا في نحوه الوصفي هذا كان يحرص أحيانًا على تحديد حكم الحالة، ولكن هذا الحكم لا يندر أن يكون عنده غامضًا أو غائمًا أو غير صحيح، مما يشي بأن الرجل جمع في عمله هذا بين منهجين أقر هو نفسه بتناقضهما، وذلك ببساطة لأنه تتنازعه غايتان متباينتان إلى حد التناقض، فهو شديد الرغبة في الاقتصار على وصف الظاهرة اللغوية، إضافة إلى رغبته في تحديد الحكم التعليمي لهذه الحالة، مما يعني أن شديد إعجابه بالمنهج الوصفي لم يقوَ على أن يجتث من تفكيره مقولات أساسية في النحو المعياري، على أن ذلك لا ينفي البتة ما كان لتوجهه الوصفي في هذا العمل من أثر في آرائه النحوية، وهو ما سنحاول بيانه فيما يلي.

من تبعات الوصفية في آراء بكر ومواقفه:

أفضى عمل بكر بالمنهج الوصفي إلى العناية بما في ظاهر الواقعة اللغوية معرضًا عما تراءى له في النحو العربي من التصورات الذهنية أو المنطقية المفتعلة وتبعاتها[١٢٦]، كنظرية الأصل والفرع وما ترتب عليها[١٢٧]، كما أنكر التقدير عامة[١٢٨]، واستتارَ الضمير[١٢٩] خاصة، مما انتهى به إلى اتخاذ مواقفَ وآراءٍ، تنطوي على قدر من الغرابة لتفرُّده بها تارة، أو لندرة من قال بها إن كان مسبوقًا إليها تارة أخرى، ذلك أن كثيرًا من

(١٢٥) منع بكر في النحو الوصفي، ٢/ ٨١ كون خبر المبتدأ جملة إنشائية معللًا ذلك، وقد أجاز غير قليل من النحاة ذلك، وفي مقدمتهم سيبويه: انظر: محمد فلفل، معالم التفكير في الجملة عند سيبويه، ط١، دار العصماء – دمشق، ٢٠٠٩، ص ٩٩.

(١٢٦) انظر: النحو الوصفي، ١/ ٧٧.

(١٢٧) انظر: النحو الوصفي، ١/ ٦٧، ٧٧، ١٤١، ١٩٩، ٣٥٨.

(١٢٨) انظر: النحو الوصفي، ١/ ١٢٦، ١٧٦، ٤٢٥.

(١٢٩) انظر: النحو الوصفي، ١/ ٣٠٣.

آراء بكر قال به قبله المعنيون بتيسير النحو العربي ونقْدِه، ولا سيما الوصفيين، وفي مقدمتهم عبد الرحمن أيوب، وتمام حسان؛ فقد تمثل بكر قولًا وعملًا ما اعتمده حسان في كتابه (اللغة العربية معناها ومبناها) من ربط للشكل أو المبنى بالمعنى(١٣٠)، كما تمثل قولًا وعملًا نظرية حسان في تضافر القرائن(١٣١)، ومقولته في قيام عمل اللغة على القيم الخلافية(١٣٢) ذات الأصول الوصفية السوسيرية(١٣٣)، كما قال بكر بقسمة حسان السباعية للكلم(١٣٤)؛ بل يمكن القول بغير قليل من الاطمئنان: إن صنيع بكر في نحوه الوصفي هذا إنما هو تطبيق عملي على مختلف أبواب النحو العربي لمقولات حسان البنيوية المتمثلة بنظرية تضافر القرائن، وبالقيمة الخلافية

(١٣٠) انظر: النحو الوصفي، ١/ ٣٤، و تمام حسان، اللغة العربية، معناها ومبناها، ط، دار الثقافة – الدار البيضاء، ١٩٩٤، ص٩. ولوحظ أن حسان في مسعاه هذا متأثر بوصفية روبرت فيرث الوظيفية، وبعبد القاهر الجرجاني. انظر: إيمان حشاني، جهود اللسانيين العرب في إعادة وصف العربية، تمام حسان من خلال مصنفه «اللغة العربية، معناها ومبناها» نموذجًا، رسالة ماجستير، جامعة محمد خيضر – بسكرة، قسم الآداب واللغة العربية، ٢٠١١-٢٠١٢ ص ٣٠١.

(١٣١) انظر: النحو الوصفي، ١/ ٩-١٠، ٢٤، ٧٠، ١٢٢، ٢/ ١٠٣-١٠٤. وانظر: اللغة العربية معناها ومبناها، ط، دار الثقافة – الدار البيضاء، ١٩٩٤، ص.١٣٤، ١٨٠-١٨٢.

(١٣٢) انظر: النحو الوصفي، ١/ ١٥٩، ١٦١، ٤٢٦، وتمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، ط، دار الثقافة – الدار البيضاء، ١٩٩٤، ص٩-١٠، ٦٧، ١٤٦، ١٧٨.

(١٣٣) انظر: فردينان ده سوسير، محاضرات في الألسنية العامة، تر. يوسف غازي، ومجيد نصر، ط دار نعمان للثقافة، جونيه- لبنان، ص١٣٢، ١٤٣، ١٤٤، ويقول ص ١٤٤: لا وجود في اللغة إلا للاختلافات.

(١٣٤) انظر: النحو الوصفي ١/ ٤٤٦. ومعروف أن القول بالقسمة السباعية للكلم أول من قال بها من المحدثين تمام حسان. انظر كتابه، اللغة العربية معناها ومبناها، ط. دار الثقافة – الدار البيضاء، ١٩٩٤، ص٨٦، وما بعدها.

وبربط الشكل بالمعنى ربطًا يراعي تفاعل المقال بمعطيات السياق والمقام عامة؛ وقال بكر بالجملة الوصفية(١٣٥)، وبالجمة الوحيدة الركن(١٣٦)، وذلك على إيمانه كما لاحظنا بأن الإسناد أساس الجملة(١٣٧)، وقال بالمورفيم الصفري(١٣٨)، كما قال بدلالة الفعل على الإسناد(١٣٩)، وبضميرية تاء التأنيث الساكنة وفاعليتها(١٤٠)، وضميرية أحرف المضارعة(١٤١)، وبتقديم

(١٣٥) انظر: النحو الوصفي ١/ ١٧٧، ٢/ ١٩-٢٠، ٣٨-٤٠. ولمفهوم الجملة الوصفية، ولمسوغات القول بها عند الوصفيين انظر: محمد فلفل، مراجعات في النحو العربي، ط١، الهيئة العامة السورية للكتاب - دمشق، ٢٠١٨، ص٣٥.

(١٣٦) انظر: النحو الوصفي ١/ ٢١٥، ٢/ ١٠٥، ١١٩. و للمزيد حول القول بالجملة الوحيدة الركن والقائلين بها انظر: محمد فلفل، مراجعات في النحو العربي، ص٧٠.

(١٣٧) انظر: النحو الوصفي، ٢/ ١٠، ٢١، وقال ٢/ ٩٤: لا يحذف محتوى عنصرَيِ الإسناد أو أحدهما؛ لأنهما طرفا الموقف اللغوي، والموقف اللغوي لا يمكن أن يفهم إلا بوجود طرفيه.

(١٣٨) انظر: النحو الوصفي، ١/ ٢٦١، ٢٦٤، ٢٩٩، ٢/ ٦٢. والمراد بذلك عدم علامة غير المعلم علامة مقيسًا بالمعلَّم، أي: أن عدم العلامة علامة، وممن أشار إلى ذلك سوسير. انظر: محاضرات في الألسنية العامة، تر. يوسف غازي، وجوزيف نصر، ط١، دار نعمان للثقافة، جونيه - لبنان، ص١٠٩، ١٦٩.

(١٣٩) انظر: النحو الوصفي، ١/ ٣٠١. ويبدو أن بكرًا متأثر بلا توثيق في ذلك بأيوب في (دراسات في النحو العربي، ص٧٧). وللمزيد عن القول بدلالة الفعل ببنيته الصرفية على الإسناد عند القدماء والمحدثين، انظر: محمد فلفل، مراجعات في النحو العربي، ص١٥٣.

(١٤٠) انظر: النحو الوصفي، ١/ ٢٦١، ٣٠٢. وسياق حديث بكر عن ضميرية تاء التأنيث وفاعليتها يوحي بأنه متأثر بعبد الرحمن أيوب، وإن لم يشر إلى ذلك. قارن ما جاء عنده بما عند أيوب في (دراسات نقدية في النحو العربي، ص ٧٥)، وإن كان أيوب يقول بفاعلية هذه التاء سواءٌ أذكر معها الاسم الظاهر نحو: (جاءت هند) أم لم يذكر، نحو: (هند جاءت) وأما بكر فيرى حرفيتها في الأولى وضميريتها وفاعليتها في الحالة الثانية.

(١٤١) انظر: النحو الوصفي، ١/ ٣٠٣. والقول بأن أحرف المضارعة ضمائر قال به من قبل عبد الرحمن أيوب. انظر: دراسات نقدية في النحو العربي، ٧٥، ٧٨.

الفاعل على فعله[١٤٢]، وبمبتدأية الاسم بعد (إذا) عاملًا برأي الأخفش، ومعللًا ذلك بأنه يأخذ «بظاهر النص دون بحث عما وراءه من احتمالات»[١٤٣]، لذا أعرض عما يعرف بالإعرابين التقديري والمحلي، وأكد أن الإعراب ليس منه ما سماه النحاة مقدرًا[١٤٤]؛ و لهذا جعل من المبنيات كل ما لم يَظْهَرِ الإعرابُ على آخره من المعربات الفعلية والاسمية، كالأسماء المقصورة، والمنقوصة والمضافة إلى ياء المتكلم[١٤٥]، واكتفى في إعراب الجمل بذكر وظيفتها النحوية من خبرية أو وصفية أو حالية دون ذكر لمحلها الإعرابي[١٤٦]. ولعل ذلك منه نسف لنظرية العامل على عدم رفضه لها[١٤٧]، ذلك أن العلاقة بين أركان نظرية العامل الثلاثة عند النحاة كما هو معروف وكما بين بكر نفسه علاقة تلازمية وجودية، فإذا وجد بعض هذه الأركان فلا بد من تقدير سائرها إن لم يكن موجودًا، وهو ما أنكره بكر، فقال: «إن السبب في القول بتقدير إعراب هذه الأسماء المعتلة هو محاولة النحويين اطراد فكرة الإعراب تحقيقًا لنظرية العمل والعامل والمعمول، وبما أن هذه الأسماء معمولة لأفعال، أو حروف

(١٤٢) انظر: المصدر نفسه، ٢/ ٧٦-٧٩، ١٤٥-١٤٨، ٢٠٧.

(١٤٣) انظر: المصدر نفسه، ١/ ٢١٩.

(١٤٤) انظر: المصدر نفسه، ١/ ١٠، ١٢٢-١٢٣، ١٢٦.

(١٤٥) انظر: المصدر نفسه، ١/ ١٢٢-١٢٣، ١٣٥، ١٤٠.

(١٤٦) انظر: المصدر نفسه، ١/ ٤١٧.يذكر أن الإعراض عن الإعرابين التقديري والمحلي الذي يمثل نسفًا غير مباشر لنظرية العامل لما بين أركانها من العلاقة التلازمية الوجودية قالت به من قبل ١٩٣٨ لجنة وزارة المعارف المصرية المعنية بتيسير النحو، وهو ما عمل به فيما بعد بعض المعنيين بذلك، كشوقي ضيف. انظر: كتابه، تجديد النحو، ط، دار المعارف بمصر، ١٩٨٢، ص٢٣.

(١٤٧) انظر: النحو الوصفي، ١/ ٩.

ولعوامل كالابتداء كما يرى النحاة فلا بد أن يظهر أثر هذه العوامل في المعمولات، فإن لم يظهر بالفعل فهو موجود بالقوة !! ونحن لن نأخذ بذلك، ولسنا ملزمين بأن ننظر هذه النظرة»[١٤٨].

وقد أفضى ببكر عملُه بمقولات الوصفية إلى الوقوع فيما يلاحظ على قواعد النحو العربي التقليدي من التفريعات المربكة في الموقف التعليمي خاصة، فقد عمل الرجل بما سماه إعرابًا ناقصًا، وهو ما نسبه إلى الأسماء والأفعال التي تظهر على أواخرها علامة الإعراب تارة، وتغيب تارة أخرى، فعندما تظهر على آخره فهو معرب، وعندما تغيب فهو مبني، وذلك بغض النظر عن السبب، فالأسماء المعربة كما لاحظنا كلها عنده مبنية إذا ما أضيفت إلى ياء المتكلم، والاسم المنقوص كالقاضي معرب إذا كان في محل نصب، ومبني على الكسر إذا كان في محلَّيْ جر أو ضم؛ و(كلا) (كلتا) معربتان إعراب المثنى إذا كانتا مضافتين إلى الضمائر (كليهما، وكلاهما)، ومبنيتان على الفتح إن كانتا مضافتين إلى الاسم الظاهر(كلتا يدي)؛ والفعل المضارع المعتل الآخر بالياء أو الواو مبني إذا كان في محل رفع (يدعو، يرمي)، ومعرب بالفتح مثلًا في حالة النصب (لن يدعوَ، لن يرميَ)[١٤٩]. ولا شك أن اختيارات بكر وآراءه هذه خلافية، وفيها من التطرف أو الغرابة ما يثير الرغبة في مناقشتها، وهوما لم يكن في هذا البحث، وذلك لأن الأهداف الأساسية التي وجد من أجلها كما بيَّنّا في مقدمته ليس منها مناقشة بكر في كل ما ذهب إليه من آراءٍ ومواقفَ تجاه قضايا النحو العربي كلها، ولا سيما الجزئية منها.

---

(١٤٨) المصدر نفسه، ١/ ١٤١.

(١٤٩) يمكن اعتمادًا على الفهرسة الوقوف على كل ما نسبناه لبكر من آراءٍ فيما تقدم في مواضعه من الجزء الأول من كتابه (النحو الوصفي من خلال القرآن الكريم).

نتائج البحث:

١- وضع بكر في كتابه (النحو الوصفي من خلال القرآن الكريم) نحوًا للعربية بهَدْيٍ من المنهج الوصفي الذي رأى فيه مُخَلِّصًا للنحو العربي من مثالب اتباع المنهج المعياري التقليدي في وضع هذا النحو.

٢- كان بكر ارتجاليًّا في تأصيل المنهج الوصفي الذي اعتمده في وضع قواعد النحو العربي، فلم يعتمد في ذلك إحالات مرجعية محددة مكتفيًا ببيان أن سوسير هو مؤسس هذا المنهج، وهو تأصيل قاصر ومبتسر، ويفتقر إلى العمق والشمول؛ وذلك لما هو معلوم من أن الوصفية في الغرب تنوعت تنوعًا يسمح بالقول بأنها وصفيات متنوعة ومتباينة تباينًا لا يسمح باختزالها في نسق واحد.

٣- تمثلت المنطلقات النظرية أو الأسس المنهجية للوصفية عند بكر بالوحدات الثلاث التي يجب أن تتوافر في المدونة اللغوية المعتمدة في وضع القواعد النحوية، وهي وحدة الزمان، ووحدة المكان، ووحدة الجنس اللغوي أو المستوى اللغوي، كما تمثلت بالاقتصار على وصف النص وصفًا محكومًا بظاهره بعيدًا عن إخضاعه للتأويل أو التعليل، أو الحكم عليه بالصواب أو الخطأ، وكثيرًا ما كان بكر يقدم هذه المقولات نظريًّا على الأقل وكأنها خلقت مبرأة من كل عيب، مع أنها أُخْضِعَتْ كما بات معروفًا في الدرسين العربي والغربي لغير قليل من النقد أو النقض، بل لا يندر أن يخالف بكر نفسه عمليًّا في هذه المقولات الأساسية التي أقام عليها تصوره للمنهج الوصفي.

٤- لدى بكر خلط منهجي، أو صراع بين منهجين مختلفين، بل متناقضين في تصور بكر نفسه، وهما المنهج الوصفي والمنهج المعياري. وتفسيرُ

ذلك عند الرجل بالحرصِ على تحقيق أهداف باصطناع منهج، ليست هذه الأهداف من أولوياته، أو من معنيَّاته، ذلك أن المقولات التي نسبها الرجل إلى المنهج المعياري حاضرة في نحوه الوصفي حضورًا يسمح أن نقول بأنه نحو (معصفي)؛ أي: وصفي معياري، أو بأن وصفيته وصفية هجينة، أو معدَّلة، أو مزيفة بوعي عالي الصوت تارة وخافتِه تارة أخرى، فقد اتضح فيما تقدم أن بكرًا لم يستطع في نحوه الوصفي الانعتاقَ من أسر مقولات النحو المعياري التقليدي الذي سعى إلى أن يخلص نحو العربية من عقابيله، وقد تمثل ذلك لديه بممارسته في نحوه الوصفي للتعليل والتأويل و لحكم القيمة وللمفاضلة بين الظواهر اللغوية ووصف بعضها بالضعف، ولبيان ما يجوز وما لا يجوز، وما يجب، وما هو مقصور على الضرورة الشعرية.

٥- لم يُقِمْ بكر نحوه الوصفي-شأنه في ذلك شأن معظم مصنفات النحو العربي-على إدراك منهجي وإجرائي لضرورة الفصل بين دراسةِ النحوِ لأغراض تعليمية، ودراسته لأغراض علمية، بل خلط بينها، وذلك بسبب خلطه أساسًا كما اتضح بين منهجين، أولوية أحدهما الأساسية تحقيق الهدف التعليمي، وهو المنهج المعياري، وأما ثانيهما - وهو المنهج الوصفي - فليس ذلك من أولياته كما ظهر على الأقل في التلقي العربي لهذا المنهج.

* * *

المصادر والمراجع

- أحمد مختار عمر، البحث اللغوي عند العرب، ط٤ - القاهرة، ١٩٨٢.
- أحمد محمد قدور، مبادئ اللسانيات، ط٣، دار الفكر - دمشق، ٢٠٠٨.
- أريفيه ميشال، البحث عن سوسير، تر. محمد خير البقاعي، ط١، دار الكتاب الجديد - بيروت، ٢٠٠٩.
- إسماعيل العمايرة، المستشرقون والمناهج اللغوية، ط٢، دار حنين - عمان، ١٩٩٢.
- أوغدن ورتشاردز، معنى المعنى، تر.كيان أحمد حازم يحيى، ط. دار الكتاب الجديد المتحدة - بيروت، ٢٠١٦.
- إيمان حشاني، جهود اللسانيين العرب في إعادة وصف العربية، تمام حسان من خلال مصنفه «اللغة العربية، معناها ومبناها» نموذجًا، رسالة ماجستير، جامعة محمد خيضر - بسكرة، ٢٠١١.
- تمام حسان، اللغة العربية ومبناها، ط، دار الثقافة - الدار البيضاء، ١٩٩٤.
- تمام حسان، اللغة بين المعيارية والوصفية، ط. دار الثقافة - الدار البيضاء، ١٩٨٠.
- توشيهيكو إيزوتسو، بين الله والإنسان في القرآن، تر.عيسى علي العاكوب، ط، دار نينوى - دمشق، ٢٠١٧.
- جان جاك لوسركل، عنف اللغة، تر. محمد بدوي، ط٢ - بيروت، ٢٠٠٦.
- جفري سامسون، مدارس اللسانيات التسابق والتطور، تر.محمد زياد كبة، ط، جامعة الملك سعود - الرياض، ١٤١٧هـ.

- جورج مونان، تاريخ علم اللغة منذ نشأتها حتى القرن العشرين، تر. بدر الدين القاسم، ط١، دمشق، ١٩٧٢.
- حافظ إسماعيلي علوي، «نحن واللسانيات، بحث في إشكالات التلقي» [مبحث في كتاب] اللسان العربي وإشكالية التلقي ط١، مركز دراسات الوحدة العربية – بيروت، ٢٠٠٧.
- حلمي خليل، العربية وعلم اللغة البنيوي، ط، دار المعرفة الجامعية – الإسكندرية، ١٩٩٦.
- داود عبده، أبحاث في اللغة العربية، ط مكتبة لبنان – بيروت، ١٩٧٣.
- راشد عبد الله منصور، الوصفية في اللسانيات العربية الحديثة، دراسة في التلقي والتوظيف، رسالة دكتوراه – جامعة حلب، ٢٠٢٠.
- شوقي ضيف، تجديد النحو، ط، دار المعارف بمصر، ١٩٨٢.
- عبدو الراجحي، النحو العربي والدرس الحديث، ط، دار النهضة – بيروت، ١٩٧٩.
- عبد الرحمن أيوب، دراسات نقدية في النحو العربي، ط، مؤسسة الصباح – الكويت، د.ت.
- عبد القادر الفاسي الفهري، اللسانيات واللغة العربية، ط٣، دار توبقال – الدار البيضاء، ١٩٩٣.
- غراتشيا غابو تشيان، نظرية أدوات التنكير والتعريف وقضايا النحو العربي، تر. جعفر دك الباب، ط، دمشق ١٩٨٠.
- فردينان دي سوسير، دروس في الألسنية العامة، تر. محمد الشاوش وزميله، إشراف صالح القرمادي، ط، الدار العربية للكتاب – تونس، ١٩٨٥.
- ماري آن بافو، وجورج إليا سرفاتي، النظريات اللسانية الكبرى من النحو المقارن إلى الذرائعية، تر. محمد الراضي، ط١، المنظمة العربية للترجمة – بيروت، ٢٠١٢.

- محمد صلاح الدين مصطفى بكر، الوصفيّة في الدراسات العربيّة القديمة والحديثة، ص٢، بحث على الشابكة.
- محمد صلاح الدين مصطفى بكر، النحو الوصفي من خلال القرآن الكريم، ط، مؤسسة الصباح - الكويت ١٩٨٥.
- محمد عبد الخالق عضيمة، دراسات لأساليب القرآن الكريم، ط، دار الحديث - القاهرة.
- محمد فلفل، الشاذ عند أعلام النحاة، ط١، مكتبة الرشد - الرياض، ٢٠٠٥.
- محمد فلفل، المعنى في النحو العربي، ط١، الهيئة العامة السورية للكتاب - دمشق، ٢٠٢١.
- محمد فلفل، مالم يطرد في قواعد النحو والصرف، رسالة دكتوراه، قسم اللغة العربية/ جامعة دمشق، ١٩٩٣.
- محمد فلفل، معالم التفكير في الجملة عند سيبويه، ط١، دار العصماء - دمشق، ٢٠٠٩.
- المرادي، الحسن بن قاسم، الجنى الداني، تح. فخر الدين قباوة وزميله، ط٢، دار الآفاق - بيروت، ١٩٨٣.
- محمد عيد، أصول النحو العربي، ط٤، عالم الكتب - القاهرة، ١٩٨٩.
- محمد محمد أبو موسى، خصائص التراكيب؛ دراسة تحليلية لمسائل علم المعاني، ط٥، مكتبة وهبة - القاهرة، ٢٠٠٠.
- مصطفى غلفان، اللسانيات العربية، أسئلة المنهج، ط١، دار ورد الأردنية، ٢٠١٣.
- مصطفى غلفان، اللسانيات العربية الحديثة، دراسة نقدية في المصادر والأسس المنهجية.

* * *